A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.57
19 December 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UN
JAN 16 1992

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)
تم : السيد سنوسي (غينيا)
(نائب الرئيس)

- الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الامين العام [٣٥] (تابع)

- تنظيم الاعمال

- الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الامين العام [٣٥] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61881 (٩١)٥١٩٧٠

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٣٥ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الامين العام (A/46/586 ، A/46/623 و Corr.1 ، A/46/652)

السيد سعيد (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم ينعم الشرق الاوسط بالسلام منذ أن انفجر الصراع في المنطقة قبل ٤٥ عاما تقريبا . والتغيرات الايجابية التي طرأت على الوضع السياسي الدولي قد بعثت الامل بأن التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط قد بات في متناولنا أخيرا . ولنا وطيد الامل بأن عملية السلام التي تجري الآن ستؤدي في نهاية المطاف إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين .

إن الجهود الدؤوبة للرئيس جورج بوش ووزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر وفرت حافزا جديدا للسعي من أجل السلام في الشرق الاوسط . ولقد كانت هذه الجهود حاسمة في انعقاد مؤتمر السلام الخاص بالشرق الاوسط تحت الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وعلى الاطراف المعنية الآن أن تلتزم المثابرة في السير على هذا الطريق والوصول إلى تسوية عادلة وشاملة . والمجتمع الدولي مطالب بإدامة قوة الدفع هذه وتشجيع الاطراف المعنية على المضي قدما .

إن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق في الشرق الاوسط بدون الانسحاب الكامل التام لاسرائيل من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس الشريف ، واستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته في وطنه . إن قضية فلسطين ، في نظرنا ، هي لُب الصراع الاكبر في الشرق الاوسط . والعلاقة العضوية بين الإثنين لا يمكن نكرانها ، وسيظل السلام بعيد المنال في الشرق الاوسط ما دامت قضية فلسطين دون حل .

إن باكستان تشاطر تماما المجتمع الدولي اشمئزازه من سياسات اسرائيل المدروسة القائمة على التوسع وضم الاراضي العربية والفلسطينية . وتصر اسرائيل على

اعتقادها الخاطئ بأنها ، من خلال سياسة إنشاء المستوطنات ، الهادفة إلى تغيير التركيب السكاني للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، تستطيع إضفاء الشرعية على ضم هذه الأراضي . إن هذه التدابير تتناقض والقانون الدولي وهي بالتالي باطلة ولاغية . إنها تعمل فقط على تقويض الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع في الشرق الأوسط .

إن إصرار اسرائيل على إقامة مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة يمكن النظر اليه فقط على أنه محاولة لإعاقة عملية السلام الحالية . ولقد قوّض تعنتها في الماضي كل بادرة من مبادرات السلام . وعلى اسرائيل أن تدرك أن السلام القائم على القوة وعلى الشروط التي تمليها لن يكون عادلا ولا دائما .

على مدار السنين أظهرت منظمة التحرير الفلسطينية باستمرار استعدادا أكبر للدخول في حوار سياسي جدي . ففي عام ١٩٨٨ اتخذت القيادة الفلسطينية قرارا تاريخيا بقبول قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ومرة أخرى ، وكإنعكاس لالتزامها بإيجاد تسوية على أساس تفاوضي ، وافقت القيادة الفلسطينية على المشاركة في مؤتمر السلام الخاص بالشرق الأوسط ، واتخذ هذا القرار بالرغم من الشروط المسبقة التي وضعتها اسرائيل . وهذا القرار يظهر بشكل قاطع أن الفلسطينيين ، كشعب تعرض للاضطهاد لسنوات وحرم من حقوقه الأساسية ، جادون في رغبتهم في التسوية السلمية .

ولكي تؤكد اسرائيل على التزامها بالسلام ، ينبغي أن تعبر هي أيضا عن استعدادها للتفاوض حول تسوية لمشكلة الشرق الأوسط تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين يقران مبدأ الأرض مقابل السلام . ينبغي أن ينتهي احتلال جنوب لبنان ومرتفعات الجولان . ويجب القبول بحق الشعب الفلسطيني في وطن ودولة له .

إن المناقشة الحالية في الجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط تجري عند منعطف حاسم في تاريخ المنطقة . وأية نكسة تصيب عملية السلام الراهنة يمكن أن تعمق على نحو أكبر مشاعر اليأس والإحباط المنتشرة . وهذا التطور من شأنه أن يعمل

على تفاقم الوضع ويؤدي إلى عدم استقرار أكبر في المنطقة ، الأمر الذي قد يشكل بدوره تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وبينما لا يزال هناك ما يدعو إلى قدر من التفاؤل ، فإن مبادرة السلام الحالية مازالت في مرحلة مبكرة . ومن السابق لأوانه التنبؤ بالاتجاه الذي ستسير عليه .

إن الحالة تتسم بالحساسية الشديدة ، الامر الذي يقتضي إبداء أقصى قدر من الحنكة السياسية والمسؤولية وخاصة من جانب اسرائيل التي يتوقف نجاح عملية السلم ، في نهاية المطاف ، على حسن نيتها واخلاصها .

ومن ثم من الاهمية بمكان أن تُبقي الامم المتحدة المسألة قيد نظرها ، وأن تشترك اشتراكا نشطا في عملية السلم الدولية . ويتعين على المنظمة ، بوصفها الحارس على السلم والامن العالميين ، أن تواصل بذل كل جهد مستطاع لكفالة ايجاد حل عادل وشامل للصراع في الشرق الاوسط وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

وختاما ، أود أن أوكد من جديد دعم باكستان المستمر لقضية الشعوب العربية والفلسطينية العادلة . ونحن نشاطر جميع الدول ذات الرأي النزيه في المناداة بإيجاد تسوية عادلة وشاملة على أساس عودة جميع الاراضي العربية المحتلة واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد للجمعية العامة دعم باكستان الثابت للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هذه التسوية .

السيد رودي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تناقش الجمعية العامة بند جدول الاعمال المعنون "الحالة في الشرق الاوسط" بعد ثلاثة أسابيع من انتهاء مؤتمر مدريد المعني بالسلم في الشرق الاوسط ، الذي للمرة الاولى أرسى أسس الحوار العربي الاسرائيلي ، وكسر حالة الجمود التي استمرت أعواما طويلة . وكان من الممكن أن تكون نتائج المؤتمر أكبر من ذلك . بيد أن مجرد ابتعاد العرب والاسرائيليين عن التحاملات القديمة وتصافحهم بالايدي وجلوسهم إلى مائدة المفاوضات أمر له أهميته التاريخية . ان الاطراف المشاركة مباشرة في الصراع أثبتت أن لديها إرادة سياسية متينة وتسامحا وتفهما وتفتحا ، وحظيت باحترام وتعاطف الرأي العام الدولي بأسره .

ويرى وفد البانيا أن هذه المرحلة الحساسة تتطلب بعد النظر والحكمة من أجل التغلب على الصعاب الكثيرة التي تراكمت على مر السنين على الطريق المفضي إلى

السلم والامن في المنطقة . ومع ذلك فإننا نؤمن بأن الاطراف في هذا الصراع سيكون في مقدورها أن تحافظ على قوة الدفع ، وأن تظهر للعالم مرة أخرى أفضل قيمها ، باعتبارها تنتمي إلى منطقة هي مهد الحضارة العالمية . كما نرحب بالجهود الدبلوماسية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اللذين شاركا في رعاية المؤتمر ، ومهدا السبيل لبدء المفاوضات ، وما زالا يحاولان الحفاظ على روح مدريد بعرض أفضل البدائل على أطراف الصراع لتمكينها من استئناف المحادثات بأسرع ما يمكن .

لقد بدأ عهد جديد فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي ، وجوهره قضية فلسطين ، وستكون التطورات الايجابية على المسرح الدولي مبعث الهام جديد في هذا الصدد . إن الاتجاه الرئيسي للتطورات في عالم اليوم يقوم على تسوية الصراعات والنزاعات من خلال الحوار والاعتماد على مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الامم المتحدة . وفضلا عن ذلك ، فإن المجتمع الدولي بدأ يبدي احتراما متزايدا وفهما أكبر لطموحات الشعوب من أجل السلام والاستقلال وحقوق الانسان والحريات الديمقراطية .

ونرجو للمناخ المؤاتي الذي برز حديثا أن يبقى ويتعزز ، ونرجو أن يحجم أطراف الصراع عن اتخاذ اجراءات أو الدخول في مهاترات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الموقف وتقويض عملية السلم الوليدة . انها عملية هشة جدا ويمكن أن تتهشم بصورة لا صلاح لها . إن الاستمرار في الممارسات التي كانت متبعة حتى الآن ، لن يخدم قضية السلام بل سيبقى الصراع دون حل إلى أبد الآبدين ، مما يزيد من عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة . ولو حدث ذلك فإن منطقة الشرق الأوسط سوف تبقى بؤرة خطيرة للمواجهة مشحونة بعواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة لبلدان المنطقة وبلدان البحر المتوسط وما ورائه .

ومن الممارسات التي تضر مباشرة بآفاق السلم في المنطقة استمرار بناء المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية المحتلة انتهاكا لمبدأ الارض مقابل السلم ، وقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) . إن قيام اسرائيل بتنفيذ قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وقيام الدول العربية برفع الحظر التجاري المفروض على اسرائيل ،

يمكن أن يسهلا كثيرا من عملية السلم العربية الاسرائيلية ، مما يؤدي إلى حل عادل شامل ودائم للصراع . وينبغي على جميع الأطراف الاعتراف بمسؤوليتها المشتركة عن انجاح المحادثات .

إن الشرق الأوسط في الوقت الراهن يمر بمرحلة حاسمة وفرص السلام الآن أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى . ومؤتمر مدريد للسلام والمحادثات الثنائية المقبلة يشكلان إطارا مؤاتيا وطيبا جدا لأطراف الصراع لتمهيد الطريق أمام حل القضايا المعلقة . ولكننا نرى أن الإصرار على عقد مؤتمر سلام دولي آخر للشرق الأوسط دون انتظار نتائج عملية السلام الحالية يستشف منه انه رفض لعملية السلم هذه . وقد آن الاوان للبلدان المشاركة في هذا الصراع أن تواجه الموقف بمواقف جديدة لكي تتجنب تكرار الأخطاء الماضية وتتجاوز حواجز العداء .

وفضلا عن دور الأطراف المتفاوضة ، من الاهمية بمكان أن يفهم المجتمع الدولي كله جميع أبعاد الحالة في الشرق الأوسط حتى ينظر اليها بالمنظور الصحيح ، في إطار حركة العالم المعاصر نحو نظام دولي جديد .

إن حكومة البانيا ، انطلاقا من اخلاصها بأهمية الحوار البناء بين أطراف الصراع ، قد أيدت ولاتزال تؤيد كل الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى التوصل الى حل عادل شامل ودائم ومقبول لكل الأطراف المعنية حتى يمكن أن تعيش في سلم داخل حدول آمنة ومعترف بها دوليا .

السيد موشيباملي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجري هذه المناقشة العامة في وقت ترتفع فيه آمالنا نتيجة التقاء شعوب الشرق الأوسط في مؤتمر مدريد . ففي مثل هذه الحالة التي كانت تفصل فيها بين الأطراف أسوار عالية ، يكون مجرد تحركها إلى لقاء يجمعها معا أمرا جديرا بكل ترحيب .

ومن أجل ذلك نود أن نشكر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي اللذين جعلا من الممكن اللقاء بين الأطراف المتحاربة من أجل التفاوض لايجاد تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة عن طريق مفاوضات مباشرة . لقد علقنا آمالنا على هذا

المؤتمر لاننا مقتنعون بأن شعوب الشرق الاوسط هي التي يمكن أن تتوصل إلى أفضل تسوية للصراع العربي الاسرائيلي . وعلقنا آمالنا على هذا المؤتمر لاننا شجعنا دائما الجانبين على اللقاء بعقل مفتوح وبروح الاخذ والعطاء .

لقد علقنا آمالنا على هذا المؤتمر لأن الأطراف ، بعد حوالي ٤٠ عاما من الصراع الدموي الذي كان يؤدي في معظم الأحيان إلى قتل المدنيين الأبرياء نساء وأطفالا ، تجلس في النهاية ويتحدث بعضها إلى بعض ، وتطلق في هذه الأثناء قذائف كلامية .

إن مؤتمر مدريد لم يثمر لأن بعض الوفود ذهبت إلى المؤتمر بمواقف مسبقة التصور . وبذلك وضعت روح الأخذ والعطاء على الرف إلى أجل غير مسمى .

إن البشرية ترحب ببزوغ نظام عالمي جديد ، عالم خال من الرعب النووي ، عالم آمن للعيش فيه . ولكن يبدو أن ثمار النظام العالمي الجديد لم تصل بعد إلى الفلسطينيين ، وهم لب الصراع في الشرق الأوسط . فلا يزال الظلام سائدا بالنسبة لهم ، ولايزال النظام القديم قائما كما هو دون نقصان وبتصميم على البقاء ، وكأن رياح التغيير لا تهب لتغير صبغة العالم وشكله .

ويبدو أن الفلسطينيين والجيران العرب الآخرين لاسرائيل على استعداد لحضور مؤتمر السلام أينما عقد . ونحن نرحب بهذا الموقف ونشجع اسرائيل على أن تفعل نفس الشيء . وإن بوتسوانا ، بوصفها دولة محبة للحرية والسلام والعدالة ، يحزنها أن ترى اناسا يعيشون في ظل ظروف بائسة في مخيمات اللاجئين المكتظة . والقضية في الصراع الدائر بين اسرائيل والشعب الفلسطيني هي النضال من أجل حق المولد بين شعبين يتمتع مطلباهما بوطنين مستقلين في فلسطين بشرعية متكافئة . إن لشعب اسرائيل الحق في أن يكون في دولة اسرائيل ما قبل عام ١٩٦٧ - الحق الذي اعترفت به بوتسوانا منذ أمد بعيد - وهو حق غير قابل للتفاوض . إن حقيقة اسرائيل ليست ظاهرة عارضة ولكن دائمة .

ولشعب فلسطين ، بنفس القدر ، الحق في أن يكون له وطن خاص به في الضفة الغربية وقطاع غزة - حق غير قابل للتفاوض ، كما هو شأن حق شعب اسرائيل في وطن خاص به داخل حدود اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ . وفي هذا السياق يجب فهم تأييدنا المستمر لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال في دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وتابعت بوتسوانا باهتمام بالغ الجهود الدبلوماسية الثنائية المكثفة والشاقة التي بذلت خلال الأشهر القليلة الماضية ، والتي انتهت بمواقف الأطراف على الذهاب إلى مدريد من أجل البدء بعملية تفاوضية تحت الرعاية المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتحقيق تسوية سلمية وعادلة ودائمة وشاملة . ومما يثلج صدرنا أيضا أنه ستكون متابعة لذلك المؤتمر في واشنطون في الشهر القادم . وإننا نشجع كل المعنيين على الذهاب الى واشنطون للتفاوض من أجل السلام . فالزخم يجب ألا يضيع . لقد قلت انه في مثل هذه الحالات يجب اللجوء الى استخدام روح الأخذ والعطاء ، وأن يقترب كل طرف من الطرف الآخر حتى يلتقيا في منتصف الطريق . ولابد لكل جانب أن يقدم تنازلات وأن يقبل بحلول توفيقية . ونحن في الواقع نأمل أن يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجلس في المؤتمر لتمد يد العون في عملية صنع السلام في الشرق الأوسط . ويعد ذلك في رأي وفد بلادي وصفة أكيدة لإقامة سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط التي يعصف بها العنف .

السيد العربي (مصر) : السيد الرئيس ، لقد عانت منطقة الشرق الأوسط خلال الأعوام الماضية من تصاعد حاد في درجة التوتر والمواجهة نتيجة احتلال اسرائيل للأراضي العربية وإمعانها في رفض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . والجمعية العامة اليوم تنظر في البند الذي أدرج على جدول أعمالها إثر حرب ١٩٦٧ ، وما نتج عن هذه الحرب من آثار لاتزال منطقة الشرق الأوسط تعاني منها .

ولقد أدى استمرار الصراع العربي الاسرائيلي عبر سنوات طويلة إلى حرمان أجيال كاملة من شعوب الشرق الأوسط من العيش في سلام واستقرار . كما أدى هذا الصراع إلى تفاقم مشاعر الشك والعداء والحقد بين أطراف النزاع ، لذلك تابعت شعوب العالم كافة باهتمام بالغ انعقاد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط بمدريد باعتباره منعطفا جديدا وتاريخيا في المسيرة السلمية للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط .

إن اجتماع مدريد يمثل فرصة حقيقية لا يجب التفريط فيها أو أضاعتها حتى يمكن لنا أن نطوي تلك الصفحات المؤلمة من تاريخ هذا الصراع بحيث نخرج شعوب المنطقة من دائرة الحروب والعنف والمعاناة وننظر إلى المستقبل بعقول ناضجة وبقلوب متفتحة .

ومع هذا التطور الهام ، لابد أن نؤكد هنا أن مسؤولية الامم المتحدة إزاء قضية الشرق الاوسط قائمة . فقد عالجت المنظمة جميع أبعاد النزاع العربي الاسرائيلي وأصدرت العديد من القرارات التي حددت أبعاد ومعالم إقامة السلام . ولقد طالبت قرارات الامم المتحدة اسرائيل بالانسحاب واحترام حقوق الشعب الفلسطيني والالتزام بأحكام القانون الدولي ، كما أكدت هذه القرارات أيضا ضرورة المحافظة على أمن جميع المنطقة ، بما في ذلك أمن اسرائيل ، وبحق هذه الدول جميعا في العيش في سلام كأحد أركان السلام العادل الذي عقد المجتمع الدولي العزم على تحقيقه . مؤتمر مدريد لا ينعقد من فراغ . فالنزاع العربي الاسرائيلي ، كما ذكرت ، سبق أن حددت له قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ذات الصلة المبادئ الاساسية الواجب توافرها لتحقيق السلام ، والإطار العام لمؤتمر مدريد يقوم على أحكام قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يعتبران بحق قواعد الإسناد للمؤتمر .

إن قواعد القانون الدولي المعاصر ثابتة وراسخة فيما يتعلق بالاحتلال . ومحصلة هذه القواعد تؤدي إلى أن الاحتلال لا يشكل سوى وضع مادي مؤقت لا يترتب عليه انتقال ملكية الاقاليم المحتلة . كما أن هذه القواعد تقضي بضرورة عدم الاعتراف بكل ما يترتب على الاحتلال من أوضاع ، واقتبس في هذا السياق من إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية الذي أصدرته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ :

(تكلم بالانكليزية)

"إن أراضي أية دولة لا يمكن أن تكون موضع حيازة لأي دولة أخرى نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد باستعمالها . ولا يمكن الاعتراف بأي حيازة للأراضي ناتجة عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها باعتبارها قانونية" .

(واصل الكلمة بالعربية)

إن جميع صور احتلال أراضي الغير يجب أن نتعامل معها على قدم المساواة وبدون أي ازدواجية في التطبيق . الاحتلال أينما كان يجب أن يزول .

إن التوجه إلى مؤتمر مدريد يجب أن يؤدي إلى تحقيق سلام عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي وجوهره قضية فلسطين .

لقد ذهبت الوفود العربية إلى مدريد بعقول وقلوب متجاوبة مع السلام . والأنظار اليوم تتجه نحو ما قد يسفر عنه هذا المؤتمر من نتائج . كما تتجه نحو حكومة اسرائيل التي يتطلع العالم إلى تجاوبها مع السلام . هذا وتدعو مصر جميع أطراف المؤتمر إلى التحلي بالواقعية في تناول القضايا المطروحة ومعالجة إطار المفاوضات بإسلوب ايجابي وموضوعي ، مما يساعد على الوصول إلى نتائج محددة قابلة للتنفيذ .

إن السلام الذي نسعى لإرساء معالمه في منطقة الشرق الأوسط لابد أن يرتكز على أسس متينة وفق أحكام الشرعية الدولية ، وفي مقدمة هذه الأحكام مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة الذي يتمثل في معادلة الأرض مقابل السلام ، وهو المبدأ الذي يستمد شرعيته من ميثاق الأمم المتحدة والذي أعيد تأكيده من خلال قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . وتنفيذ هذا المبدأ الهام يؤدي إلى الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، أي الانسحاب من غزة والضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية ، والانسحاب من مرتفعات الجولان السورية ، كذلك الانسحاب من جنوب لبنان تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

ومن جهة أخرى فإن السلام العادل يقضي بضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره .

إن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وأكدتها مواثيق عديدة يكفي أن أشير هنا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أقتبس منه ما يلي :

"لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها . وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسية وحرة في السعي لتحقيق إنمهائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" .

إن السلام العادل الشامل الدائم لا يستقيم مع استمرار سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة . إن هذه السياسية تخالف التزامات اسرائيل الدولية التعاقدية النابعة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . كما أن هذه السياسة تشكل عائقا حقيقيا لمساعي السلام الجارية ، لذلك فإن اسرائيل مطالبة اليوم بالوقف الفوري لسياسة الاستيطان .

كما أن اسرائيل مطالبة بعدم تغيير المعالم الديمغرافية للاراضي العربية المحتلة ، حيث يعد أي تغيير في طبيعة هذه الاراضي باطلا ولا تنتج عنه أية آثار قانونية يعترف بها . إن دولة الاحتلال تخضع خلال الاحتلال لقواعد مستقرة تحدد واجباتها بشكل دقيق . وهذه القواعد لا تضفي على اسرائيل رخصة تسمح لها باتخاذ ماتراه من إجراءات في الإقليم المحتل .

إن توافر الإرادة السياسية الايجابية يعد من وجهة نظرنا الضمان الاول لتحقيق النتائج التي ننشدها من خلال مؤتمر السلام . ونرجو أن تقدم جميع الاطراف المعنية الدليل القاطع ، عن طريق الفعل وليس عن طريق القول ، على عزمها تحقيق السلام العادل الذي يجب أن يكفل أمن وسلامة جميع دول المنطقة وشعوبها وفق قرارات الأمم المتحدة .

وعلى كافة دول المنطقة أن تتخذ من الإجراءات ما يسهم في بناء الثقة وإزالة الشعور بالخطر ، خاصة من خلال التجاوب المثمر مع المبادرات المطروحة بشأن نزع السلاح في منطقة الشرق الأوسط ، وفي مقدمتها مبادرة إخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل التي أعلنها الرئيس حسني مبارك في نيسان/ابريل من العام الماضي . وكذلك إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وهو الاقتراح الذي ينال تأييد الجمعية العامة سنويا ، حيث تصدر الجمعية العامة القرار بتوافق الآراء . إن إحراز تقدم في هذا الإطار لا شك سوف يعد خطوة ايجابية نحو إرساء قواعد للمستقبل تسهم في احتواء المواجهة وتدعيم فرص تحقيق السلام في المنطقة .

لقد آن الوقت لكي نعمل جميعا بصد وإخلاص من أجل بلورة الإطار الذي يضمن الحقوق والواجبات المتبادلة بين أطراف النزاع ، وعلينا تكريس الجهود من أجل بناء الثقة بعد سنوات طويلة من الحروب والمواجهة .

إننا نتطلع إلى السلام ولن ندخر جهدا من أجل تحقيقه وإرساء قواعده في إطار الشرعية الدولية ، وعن طريق التوصل إلى ايجاد تسوية شاملة للقضية الفلسطينية ، أرضا وحقوقا ، باعتبارها جوهر النزاع . وبهذه المناسبة أود أن اقتبس من كلمة السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر أمام مؤتمر السلام في مدريد ما يلي :

"إن واجبنا ألا نخذل شعوبنا وشعوب العالم وألا نستسلم للحظات اليأس . نحن لم نأت هنا لنفوز من الغنيمة بالإياب ، بل أتينا لنفوز معا بأعظم الغنائم ، بالسلام ، وهي جائزة لا يمكن التفريط فيها أو التهوين منها" .

لنا في مصر تجربة رائدة نجحت في بدء تشييد صرح السلام في الشرق الأوسط ، وعندما بادرت مصر وفتحت الطريق ، طريق السلام ، كان الهدف ، ولايزال نفس الهدف حتى يومنا هذا ، تحقيق السلام الشامل والعادل . إن السلام الشامل والعادل يمثل أماني

الشعب الفلسطيني ولاشك أيضا أنه يمثل أماني الشعب الاسرائيلي وباقي شعوب المنطقة . ولن يتحقق السلام المنشود الذي يتمتع الجميع في ظله بالاستقرار والرخاء والأمن إلا بتطبيق قواعد الشرعية الدولية حتى يمكن بناء مستقبل أفضل لشعوب المنطقة .

السيد هتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شهد عام ١٩٩١ تطورات هامة حقا في الشرق الاوسط . بدأ العام بعرض للتضامن الدولي ردا على غزو الكويت . إلا انه مما لا يقل اهمية من الناحية التاريخية المناقشات الجارية الان لإيجاد حل للحالة في الشرق الاوسط . والواقع أن هناك ما يدعو إلى التفاؤل الحذر بأن الشرق الاوسط ، وهو منطقة مليئة بما تبدو مشاكل يصعب حلها ، يمكن الا يكون على اية حال مغلقا امام مد السلام والتصالح والوئام بين الدول الذي اجتاح اجزاء اخرى من العالم مؤخرا .

إن الغزو العراقي للكويت كان عملا غير معقول ينتهك جميع الاعراف الدولية . وقد أدانت اليابان عمل العراق بعبارات قاطعة وشاركت المجتمع الدولي في المطالبة بانسحاب القوات العراقية الفوري غير المشروط من الكويت . وللاسف ، فإن العراق لم يستجب إلى صوت المجتمع الدولي ، واضطرت الدول المحبة للسلام في جميع انحاء العالم إلى المشاركة معا لاستعادة سيادة الكويت . وحكومة اليابان تؤكد مجددا تقديرها الكبير لجميع الرجال والنساء الذين قاتلوا ببسالة ضد الغزو . وتشعر اليابان بالفخر أيضا للدور الذي اضطلعت به دعما للجهد الدولي وذلك بتوفير وسائل النقل والمواد والمعدات والمساعدات الطبية والمالية إلى القوات الدولية في الخليج ؛ كما انها قدمت أيضا مساعدة اقتصادية إلى الدول في المنطقة التي كانت اكثر تضررا . ولقد واصلت كاسحات الالغام التي قدمتها اليابان عملياتها في الخليج الفارسي لشهور عديدة بعد انتهاء الحرب .

إن حكومة اليابان تشعر بالتعاطف مع الشعب العراقي ولا سيما اولئك الموجودون في الجنوب وفي الشمال الذين كانوا ضحايا لحكومتهم . إن قيام حكومة دولة ذات سيادة - بمحض اختيارها - بتعريض مواطنيها لمثل المعاناة التي يعجز عنها الوصف التي تعرض لها شعب العراق خلال العام الماضي مسالة لا يمكن فهمها . ومن الضروري أن تقدم حكومة العراق تعاونها الكامل إلى الانشطة الإنسانية لمختلف وكالات الامم المتحدة والوكالات غير الحكومية التي تبذل جهودا بطولية لتخفيف المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي .

إن من دواعي التشجيع لليابان مؤتمر السلام الذي عقد مؤخرا في مدريد ، وهي تحث جميع الاطراف المعنية على مواصلة جهودها للحفاظ على قوة الدفع التي ولدها هذا الحدث التاريخي . وكما ذكرت في بياني في الاسبوع الماضي ، بمجرد إجراء المحادثات الثنائية المباشرة ، ستساهم اليابان في المحادثات المتعددة الاطراف بشأن المسائل الاقليمية في جهد للإسهام في رفاهية جميع شعوب المنطقة . ومما له أهمية كبرى الان أن تتخلى جميع الاطراف عن البيانات العدائية وتمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يعرض محادثات السلام للخطر .

إن أخذ الرهائن لاي سبب أو تحت أية ذريعة يستحق الإدانة العالمية القاطعة . وحكومة اليابان ترحب بالإفراج مؤخرا عن العديد من الرهائن الغربيين المحتجزين في لبنان وتتطلع إلى الإفراج عن جميع الرهائن الباقين دون أي تأخير . وتحيي اليابان تحية خاصة جهود الامين العام ومختلف البلدان التي أسفرت عن الإفراج عن الرهائن .

إن الحالة في جنوب لبنان لا تزال مصدر قلق دولي . وترى اليابان - بشكل خاص - أن الاعمال العسكرية التي تمارسها القوات الإسرائيلية ضد المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان تعد عقبة خطيرة أمام عملية السلام .

إن استعادة السلم والديمقراطية إلى لبنان لا تزال هدفا بعيد المنال ، ولكنه هدف أعربت حكومة لبنان عن التزامها الثابت به ، واليابان تؤكد مجددا نداءها إلى جميع قطاعات السكان بأن تؤيد الرئيس إلياس هراوي في جهوده لاستعادة وحدة واستقلال وسيادة لبنان .

إن للشرق الاوسط تاريخا طويلا ثريا بصفته مفترق طرق ثلاث قارات . لقد أنبت بعض أعظم الحضارات التي شهدتها البشرية ، وولدت فيه ثلاث من ديانات العالم . ولا يسع اليابان إلا أن تعتقد بأن الشعوب التي ورثت تلك التركات التاريخية والثقافية العظيمة ستكون في النهاية قادرة على إيجاد طريقة للعيش معا في سلام ووئام . وحكومة اليابان على استعداد لتسخير معرفتها وخبرتها لبناء علاقات صداقة بين جميع الدول في الشرق الاوسط .

تنظيم الاعمال

الرئيس : كما أعلن يوم أمس ، سينظر في البند ١٦ من جدول الاعمال "تعيين الامين العام" الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء المقبل الموافق ٣ كانون الاول/ديسمبر .

ولكي تسير ترتيبات التعيين على ما يرام سيقتصر عدد المتكلمين وفقا للممارسة المتبعة على رؤساء المجموعات الاقليمية ورئيس مجموعة الدول العربية وممثل البلد المضيف ، وآمل وأتوقع الا تتجاوز مدة بيان كل منهم عشر دقائق .

كما أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى المسألة التالية : يعلم الممثلون ولا شك أن الجمعية العامة حددت موعدا إلزاميا أقصاه أول كانون الاول/ديسمبر لتقديم أي مشروع قرار تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية إلى اللجنة الخامسة وقد تلقيت من رئيس اللجنة الثالثة طلبا رسميا لتمديد ذلك الموعد النهائي حتى ١٣ كانون الاول/ديسمبر بالنسبة لاية مشاريع قرارات تقدم في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٩٤ من جدول الاعمال "منع الجريمة والعدالة الجنائية" وتترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تمديد الموعد على النحو المطلوب ؟

تقرر ذلك .

البند ٣٥ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الامين العام (A/46/586 و A/46/623 و Corr.1 و A/46/652)

السيد كاسترو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد الفلبين أن يشكر الامين العام على سلسلة التقارير التي أعدها لكي تنظر الجمعية العامة بطريقة صحيحة في البند المعنون "الحالة في الشرق الاوسط" . ونحن ، بسبب رغبتنا في رؤية تسوية عادلة ودائمة وشاملة للحالة في الشرق الاوسط ، نميل إلى التغاضي عن أعمال الامم المتحدة وإنجازاتها الهامة في تلك المنطقة الحافلة بالمشاكل . وبالنسبة لحفظ السلام ، يكفي أن نذكر الجهود البطولية التي بذلتها قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة للمحافظة على السلام الاقليمي مهما كان هشا . وبالنسبة للعناية الإنسانية باللاجئين فإن المهام التي تؤديها يوميا وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين لتخفيف أعباء الفلسطينيين تحظى بالتقدير العالمي .

لقد تسببت خمسة حروب كبرى في الشرق الاوسط في العنف والزعزعة ، بل والمعاناة الإنسانية التي تجل عن الوصف لشعوب المنطقة ولمن ذهبوا إلى هناك لاسباب اقتصادية محضة . وفي نفس الوقت فإن هذا اللجوء المتهور إلى القوة أدى إلى انماط تفكير عرقلت المبادرات السابقة من أجل السلام .

ومن محاسن الصدف أن الخطوة الاولى في الطريق الطويل إلى استتباب سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الاوسط اتخذت في المؤتمر التاريخي الذي بدأ في مدريد واستمر ثلاثة أيام ، ونأمل أن يستمر في واشنطن إلى أن يجد طريقه إلى شواطئ شرق البحر الابيض المتوسط فتعم خيراته على الشعوب التي طالت معاناتها في المنطقة .

إن المفاوضات ستطول . وستكون هناك فترات من الشكوك والريبة . ولكن الاساس للتفاؤل والامل سيكون متوفرا ما دامت الاطراف المستفيدة استفادة مباشرة من السلام تتحلى بالعزيمة لتهيئة السبل اللازمة لتحقيق ذلك الهدف النبيل .

والفلبين ، بصفتها عضوا مؤسسا للامم المتحدة ، تؤكد من جديد التزامها الصارم بإحلال السلام في الشرق الاوسط عن طريق المفاوضات السلمية . والواقع انه إذا أرادت الاطراف المعنية أن تشترك في اية عملية تساعد في الإسراع باستتباب السلام الدائم والشامل فنحن على استعداد لذلك . وقد استندنا كل عام في هذه الهيئة إلى قرارات مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) بصفتها الاسس القانونية والإطارات اللازمة للتوصل إلى تحقيق ذلك السلام الذي ظل بعيد المنال . وقد يكون من المفيد في هذه المرحلة أن نمعن النظر في مبادئ القانون الدولي التي تتجسد في هذه القرارات . إلا أنه لا يمكن التفاوض حول اشكال تنفيذ قرارات الامم المتحدة هذه والجدول الزمني لتنفيذها إلا بواسطة الاطراف المعنية نفسها . وخلال هذه المرحلة الدقيقة من المفاوضات ، فإن أكبر إسهام يمكن لنا أن نقدمه هو توفير الدعم المعنوي لهذه الاجتماعات التي طال انتظارها والتي تعقدها الاطراف نفسها . والآن ، وقد بدأت هذه الاجتماعات المباشرة التي تجلس فيها الاطراف وجها لوجه ، فإن محاولة فرض اي حل لن تكون مجدية . ومع ذلك قد يكون من المفيد أن نذكر أن عملية كامب ديفيد هي التي تسببت في حدوث طفرة في المفاوضات المباشرة بين دولتين من دول الشرق الاوسط كانتا عدوتين في ذلك الوقت . ونشاهد الآن في مدريد مصر تجلس حول نفس مائدة المفاوضات التي تجلس حولها إسرائيل ، بل وتجلس حولها أيضا سوريا ولبنان والوفد الاردني الفلسطيني المشترك ، مما يؤكد صلاحية أسلوب المفاوضات المباشرة للسلام* .

ولئن كنا نأمل أن تؤدي المبادة المشتركة التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعقد مؤتمر للشرق الاوسط في مدريد إلى الحلول المرجوة ، يجب علينا أيضا أن نواصل الإعراب عن شواغلنا السنوية إزاء هذه المنطقة عن طريق القرارات التي تصدرها في الجمعية العامة . وبالإضافة إلى ذلك ، يجب علينا أن نبذل جهودا أكبر لإنعاش عمل الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة في هذا المجال . وفي

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سانوسي (غينيا) .

هذا الإطار ترحب الفلبين بتعيين السفير ادوارد برونر من سويسر ممثلا خاصا للشرق الاوسط . وبصفتي سفيرا للفلبين لدى الاردن ومعتمدا في نفس الوقت لدى سوريا ولبنان ، يسعدني أن أذكر أن زيارته للمنطقة مؤخرا انعشت الامل لدى كثيرين ، فإنه لا بديل للوجود الدائم للامم المتحدة إلى أن يستعاد السلم استعادة نهائية في الشرق الاوسط . ولهذا يجب أن نصمد في دعمنا للامم المتحدة والاطراف المعنية لكي نتوصل الان في الشرق الاوسط إلى العالم الذي يسوده السلام الذي تتوخاه ميثاقنا لإنقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب .

السيد اكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اضطرت الجمعية العامة ، لسنوات طوال ، إلى أن تتناول بشكل أو آخر الحالة في الشرق الاوسط . والواقع أنه لمدة ٤٤ عاما الان ، بمقتضى المقرر الذي اتخذته هذه الجمعية ، كان على منظمتنا أن تشترك في مناقشات تتعلق بالاحداث في الشرق الاوسط ، التي كانت دائما موضع قلق شديد في جميع انحاء العالم . ونشترك هذا العام في نفس هذه المناقشة مرة اخرى . وبالرغم من أن البند المدرج على جدول أعمالنا لا يزال كما هو ، فإنه يسعدنا أن نرى أن الجو السياسي للمناقشة هذا العام أكثر تشجيعا بكثير من الحالة القائمة التي سادت في العام الماضي نتيجة لغزو الكويت .

ومنذ العام الماضي أدى التضامن الذي أبداه المجتمع الدولي في التغلب على ازمة الخليج إلى تعزيز الآمال المشروعة في معالجة ، بل وحل المسائل الاخرى التي طال أمدها في المنقطة . وفي هذا السياق ، نجحت الجهود المحمودة لحكومة الولايات المتحدة ، بالتعاون الوثيق مع حكومة الاتحاد السوفياتي ، في جمع كل الاطراف المعنية بمسالة الشرق الاوسط حول مائدة مفاوضات واحدة للمرة الاولى . ونؤمن بأن التقييم الاكثر واقعية للمؤتمر بعد مرحلته الافتتاحية هو انه نجح وأن نجاحه تمثل في تصميم الاطراف على متابعة مناقشة مشاكلها على المستوى الثنائي بالرغم من كل خلافاتها . وفي هذه العملية ، فإن مرونة الفلسطينيين وواقعيتهم ، وبخاصة منظمة التحرير الفلسطينية ، اللتين جعلتا عقد المؤتمر ممكنا ، تستحقان ثناءنا . وهذا النهج الإيجابي دليل على رغبتهم في الاشتراك في الحوار واستعدادهم للتسوية السلمية .

من الواضح أن عملية السلام ستكون صعبة وطويلة ومليئة بالتقلبات . وستتطلب صبرا وشجاعة من جانب جميع المشاركين . وأملنا الوطيد هو أن تقيم هذه الفرصة تقييما ملائما وأن يساهم المؤتمر في إقامة سلم عادل ودائم وشامل في المنطقة في أقرب وقت ممكن على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

خلال هذا القرن كان الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم اضطرابا . ونظرا لعدم حل الصراعات في هذه المنطقة ، فقد تبدد الكثير من مواردها الغنية لأسباب عسكرية في حين أن كثيرا من احتياجات السكان الذين يعيشون في مشقة ومعاناة ما زالت قائمة .

ونأمل أن يعكس نجاح مؤتمر مدريد هذا الاتجاه . وستقضي النتائج الناجحة لعملية السلم على بعض الريبة في المنطقة وتفسح الطريق للمزيد من التعاون في جميع المجالات . ونظرا للطبيعة التكاملية لاقتصادات المنطقة وتشابه الثقافات فيها ، فإن إمكانيات التعاون الاقليمي تبشر بالنجاح الكبير .

ونحن نعتقد أن التضامن القائم على أساس متين من التعاون والتكافل سيعزز جو الثقة وسيسهم في الاستقرار والامن في المنطقة . وبهذه الروح أبلغت تركيا جميع الاطراف المعنية برغبتها في المشاركة في المرحلة الثالثة من مؤتمر مدريد ، التي ستتناول المشاريع الإقليمية للتعاون ، وأعربت عن استعدادها لاستضافة هذه المرحلة من عملية السلم .

ونظرا لموقع تركيا الجغرافي والصلات التاريخية التي تربطها بالشرق الاوسط ، فإن مصير شعوب هذه المنطقة وبصفة خاصة مصير الشعب الفلسطيني لهما أهمية خاصة بالنسبة لتركيا . وقضية فلسطين تعتبر احدى القضايا المأساوية وهي بالتأكيد احدى المشكلات المعقدة التي تتناولها الامم المتحدة . فهي ليست مجرد مسألة لاجئين أو مسألة انتهاك صارخ لحقوق الإنسان . إنها مشكلة سياسية خطيرة تشكل صلب مسألة الشرق الاوسط . ولهذا السبب نعتقد أن أي مبادرة ترمي إلى اعطاء زخم جديد للسعي إلى ايجاد تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الاوسط ينبغي أن تركز على ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومصالحه بالاضافة إلى الحقوق المشروعة لجميع الاطراف المعنية .

وموقف حكومتي بشأن عناصر أي حل لهذه المشكلة ثابت لم يتغير . ترى تركيا أن أي حل دائم ومنصف لقضية فلسطين يعتمد على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، والاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين والاعتراف بحق جميع دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل بالعيش داخل حدود آمنة معترف بها دوليا .

وما فتئت تركيا تؤيد التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين تعرضوا لمعاناة لا توصف لاكثر من أربعة عقود .

ومادامت التسوية السلمية لم تتحقق فإننا ملزمون بدعوة المجتمع الدولي إلى أن يقدم التأييد النشط للتدابير التي ترمي إلى تخفيف محنة الشعب الفلسطيني . ونحن إذ نفعل ذلك ، ندرك تماما أن التدابير الفوقية التي ستتخذ لا يمكن أن تشكل بديلا عن الحل السياسي للمشكلة . والواقع أن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في

الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ، وكذلك تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، يؤكدان بجلاء أن السلطات الاسرائيلية لا تزال تلجأ إلى مجموعة من التدابير القاسية والتعسفية في جهودها لقمع الانتفاضة . وتشمل هذه التدابير الترحيل ، والاعتقالات الجماعية ، والاحتجاز ، ومداهمة المنازل والقرى ، ومصادرة الممتلكات ، مما يشكل انتهاكا صارخا للمبادئ والاحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة .

ووفقا لقراري مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٨١ (١٩٩٠) ينبغي لاسرائيل أن تقبل سريان اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي المحتلة وأن تلتزم بأحكام تلك الاتفاقية .

إن سياسة الاستيطان الاسرائيلية المستمرة في الاراضي المحتلة ينبغي النظر إليها في إطار أحكام الاتفاقية نفسها . وينبغي لاسرائيل أن توقف إنشاء مستوطنات جديدة ليس فقط لانها دولة طرف في اتفاقية جنيف الرابعة ولكن أيضا لتبين استعدادها للإسهام على نحو ايجابي في توفير جو مناسب لإجراء مزيد من المفاوضات في إطار عملية السلم التي بدأت بمؤتمر مدريد .

إن رد الفعل العالمي لغزو الكويت من جانب العراق ، وأزمة الخليج التي نشأت نتيجة لهذا الغزو يؤكدان عزم المجتمع الدولي على ضمان صلاحية مبدأ الشرعية الدولية . لقد كانت هذه الازمة امتحانا للامم المتحدة التي أثبتت فعاليتها في صيانة السلم والامن الدوليين . وهذا أمر ينبغي أن نرحب به جميعا . بيد أننا يجب أن نلاحظ أنه نظرا للسياسات التي يتبعها العراق ، بالاضافة إلى الحالة غير المستقرة في الجزء الشمالي من ذلك البلد ، فإن المنطقة لا تزال بعيدة عن السلم والاستقرار .

يجب على العراق أن يمتثل بالكامل لجميع قرارات مجلس الامن . وهذا شرط أساسي لتصحيح الحالة غير المستقرة في المنطقة الناشئة عن حرب الخليج . وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده ليعيد الحالة السوية في المنطقة في أعقاب أزمة الخليج .

وتعتقد حكومتي اعتقادا راسخا أن الحفاظ على السلامة الإقليمية للعراق له أهمية قصوى لمنع نشوء صراعات جديدة في المنطقة . ونرجو أن نرى في العراق المجاور

نظاما تعدديا يحترم حقوق الإنسان ، تستطيع فيه جميع شعوب ذلك البلد سواء من العرب أو الاكراد أو التركمان أو المسيحيين ، أن يعيشوا في هدوء وأمن .

إن المناقشة بشأن الشرق الأوسط تتطلب منا أن نقول بضع كلمات عن الحالة في لبنان . إن تركيا تعتقد أن الحل العادل والدائم لمسألة لبنان لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق المصالحة الوطنية وعلى أساس مبدأ المحافظة على استقلال هذا البلد وسلامته الإقليمية وسيادته . وتعتبر تركيا أن اتفاق الطائف يمكن أن يكون خطوة أساسية في هذا الاتجاه .

إن تشكيل حكومة المصالحة الوطنية ، وعودة غالبية الميليشيات إلى الحياة المدنية ، وجهود الحكومة اللبنانية لمد سيادتها على جميع لبنان خطوات بنّاءة صوب تنفيذ اتفاق الطائف .

وتعتبر تركيا أن الاتفاق بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية لوزع الجيش اللبناني في جنوب لبنان ، خطوة رئيسية لتحقيق السلم والاستقرار في هذا البلد . وفي ضوء هذه التطورات ، فإننا نعتقد اعتقادا حازما أنه لم يعد هناك أي مبرر لعدم سحب اسرائيل لقواتها من جنوب لبنان ، تطبيقا لقرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ (١٩٧٨) .

السيد عبد الغفار (البحرين) : إن جذور الصراع العربي - الاسرائيلي تكمن في أمرين جوهريين هما : استمرار أيديولوجية التوسع والاستيطان في الخطاب السياسي الاسرائيلي ، وعدم الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . وقد أثبتت الوقائع التاريخية فيما يتعلق برؤى الرعيل الأول من القادة الاسرائيليين أنها لم تكن أضغاث أحلام بدليل أنهم قد عملوا على تطبيقها من خلال تهيئة الظروف - ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، تمهيدا للعدوان المتكرر على الدول العربية .

ويؤكد هذه الحقيقة ما ورد في مقال لموردخاي باسوك في "عل همشمار" بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ من أن مناحيم بيغن ، رئيس وزراء اسرائيل الأسبق ، قد أقسم أمام الكنيست الاسرائيلي أن ديفيد بن غوريون قد اقترح على فرنسا وبريطانيا احتلال

الضفة الغربية أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ . وقد راودت بن غوريون أحلام التوسع وضم الأراضي العربية حتى قبل إنشاء الدولة اليهودية . إذ صرح في أعقاب المؤتمر الصهيوني العشرين في زيورخ في شهر آب/أغسطس ١٩٣٧ في مقابلة صحفية بما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"لم تكن المناقشة بشأن تأييد أو معارضة عدم قابلية أرض اسرائيل للتجزئة . فلا يمكن لاسرائيلي أن يتخلى عن أصغر جزء من أرض اسرائيل . لقد كانت المناقشة بشأن أي الطريقين أسرع إلى تحقيق الهدف العام" .

(واصل الكلمة بالعربية)

لقد كتب اوديد ينون ، وهو دبلوماسي سابق بوزارة الخارجية الاسرائيلية ، في مجلة منظمة الصهيونية العالمية "كيفونيم" في شهر شباط/فبراير عام ١٩٨٢ مقالا تحت عنوان "استراتيجية لاسرائيل في الثمانينات" يدعو فيه إلى إلغاء اتفاقية كامب ديفيد مع مصر ، وإعادة الوضع السابق في سيناء أي احتلالها من جديد . ويدعو فيه أيضا إلى بث الاضطراب وعدم الاستقرار في الدول العربية وذلك لتفتيتها وتهميشها نهائيا حتى تبقى اسرائيل هي الدولة المهيمنة في المنطقة العربية .

إن هذه الافكار المتطرفة التي نقراها بين الفينة والاخرى في أدبيات غلاة الصهيونية ينبغي ألا يستهان بها . وفي هذا الصدد ، يقول البروفسور نعوم تشومسكي ، في كتابه الهام "ذي فيتفل ترايانغل" (The Fateful Triangle) :

(تكلم بالانكليزية)

"قد تكون هذه الآراء متطرفة ، ولكنها لا تخرج عن الخط السياسي الرئيسي ، وستسيطر عليه من خلال المسار الطبيعي للاحداث عاجلا أم آجلا . إن تاريخ الصهيونية بأكمله ، وتاريخ دولة اسرائيل فيما بعد ، لا سيما منذ عام ١٩٦٧ ، تاريخ يتسم بالتحول التدريجي نحو مواقف من كانوا يُعتبرون سابقا يمينيين متطرفين ؛ انظر ، مثلا ، الموقف العام في الايام الاولى من القيادة الإرهابية الحالية ، بيغن وشامير وغيرهما ، وإلى أعمالهم ومذاهبهم" .

(واصل كلمته بالعربية)

إن من يتمعن في مسار تغيرات الصراع العربي - الاسرائيلي يرى أن الدول العربية قد صاغت رؤية للتعايش مع اسرائيل ، إذ قدمت العديد من المبادرات السلمية منذ بداية السبعينات . ولكن الساسة الاسرائيليين كانوا يرفضون دوما هذه المبادرات . ولم ترفض اسرائيل المبادرات العربية فحسب بل إنها رفضت أيضا المبادرات التي قدمتها الإدارات الامريكية المتتالية والاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الغربية . إن السبب الاساسي لرفض هذه المبادرات السلمية من قِبل ساسة اسرائيل يكمن في أن تلك المبادرات تدعو إلى التمسك بالشرعية الدولية المتمثلة في قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ومن هنا فالمبادرات السلمية كانت دائما تسبب الهلع والخوف لدى الساسة الاسرائيليين على حد تعبير الكاتب الاسرائيلي آموس أيلون الذي كتب مقالا بهذا المعنى في صحيفة "هآرتز" في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، وأوضح كيف أصاب الساسة الاسرائيليين الإرباك حينما قدم الرئيس أنور السادات ، رئيس جمهورية مصر العربية السابق ، في شباط/فبراير ١٩٧٧ مبادرة سلمية تتضمن توقيع معاهدة سلام على أساس حدود

ما قبل عام ١٩٦٧ ، وضمانات أمنية لاسرائيل ، وحدود معترف بها . ويبدو أن هذا الكاتب الاسرائيلي لم يكن مبالغا فيما ذهب إليه . إذ يشهد المجتمع الدولي كيف حاولت اسرائيل أن تختلق كل العراقيل والعقبات لتحول دون انعقاد مؤتمر السلام في مدريد . ولكن نتيجة لإصرار الحكومة الامريكية ، وبدعم من المجتمع الدولي ، انعقد المؤتمر الدولي للسلام الذي يمثل خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح لحل قضية فلسطين والشرق الاوسط .

إن أزمة النظام السياسي الاسرائيلي هي كونها تنطلق من نفس المنطلقات الفكرية والايديولوجية لمنظومة الفكر الصهيوني التي ترسم منظورا مغلقا للذات تستمد رؤاها من مبدأ تميز الشعب اليهودي كشعب مختار ذي تجربة فريدة . ورسم هذه الصورة للذات كتجربة انعزالية لا تساعد كثيرا على بناء أطر فكرية أو رؤية ذات أبعاد متعددة تسمح للتعايش مع الغير . وإذا سمحت بذلك كضرورة من ضرورات عوامل حركة التاريخ ، فإنها تنظر إلى الغير نظرة استعلاء . وعلى هذا الاساس ، فإن هذه المنظومة الفكرية الايديولوجية لا تتمكن من ادراك محيطها الاوسع ووعي هذا المحيط التاريخي . وهكذا نرى أن الاسرائيليين يعودون بنا إلى أسفار التاريخ أربعة آلاف سنة لإقامة الحجج على مصداقية الدعاوى التاريخية لاسرائيل ولكنهم يمحون تاريخ الشعوب الاخرى محوا قاطعا جازما ، وكأن التاريخ في المنطقة العربية كان حركة دائبة دون انقطاع لبني اسرائيل دون سواهم .

ويرد هذا النمط من التفكير بجلاء شديد في المقال الذي نُشر لإسحاق شامير ، رئيس وزراء اسرائيل ، في فصلية "الشؤون الخارجية" في المجلد ٦٦ ، عام ١٩٨٨ حيث يقول :

(تكلم بالانكليزية)

"كتب أحد الشعراء الاسرائيليين البارزين مؤخرا أن دولة اسرائيل تجسيد لأعظم جهد جماعي للشعب اليهودي منذ أن قاد موسى العبرانيين خارجا من مصر" .

(واصل كلمته بالعربية)

إن هذا التفسير الخاطئ للتاريخ لا يساعد حتما على تكوين رؤية ايجابية للتعايش بين شعوب المنطقة ، لانه تفسير ذو بعد واحد وذو أفق ضيق . ولكن الحقائق التاريخية تتنافى مع مقولات ومفاهيم الخطاب السياسي الاسرائيلي المعاصر . وفي لحظات عودة الوعي وبعد خمسين عاما من العمل في صفوف الحركة الصهيونية اكتشف ناحوم غولدمان هذه الحقائق التي طالما حاول الاسرائيليون تزويرها . فقد كتب مقالا في مجلة "الشؤون السياسية" في المجلد ٤٨ ، الصادر في شهر نيسان/ابريل ١٩٧٠ ، بمناسبة مرور عشرين عاما على تأسيس اسرائيل ، جاء فيه :

(تكلم بالانكليزية)

"فيما يتعلق بالعلاقات مع العالم العربي ، فإن من بين جوانب قصور الحركة الصهيونية في السنوات الاولى من قيامها أنها لم تدرك تماما فداحة وأهمية هذه المشكلة . وذات مرة ، قال تيودور هيرتزل ، مؤلف 'اجودينستات' (الدولة اليهودية) ومؤسس الحركة الصهيونية ، إن الفكرة الصهيونية فكرة بسيطة - إن كل ما يتعين عليها أن تفعله هو 'أن تنقل شعبا بدون بلد إلى بلد بدون شعب'" .

ويقول في موضع آخر :

"يجدر بنا أن نذكر هنا أنه عبر التاريخ اليهودي ، بما فيه من حالات احتكاك عديدة مع شعوب ودول وحضارات لا حصر لها ، اتسم الاحتكاك العربي اليهودي بقدر من الإنسانية والانصاف أكبر بكثير مما اتسمت به العلاقات اليهودية المسيحية . إن الحضارة العربية اليهودية العظمى ، وحرية العيش والابداع التي تمتعت بها المجتمعات اليهودية في العديد من البلدان الإسلامية في الماضي تبشان فينا الامل في ظهور رد فعل عربي ايجابي لحل هذه المشكلة" .

(واصل كلمته بالعربية)

إن موقف اسرائيل من الجولان السوري لم يطرأ عليه حتى الآن أي تغيير . ويتمثل هذا الموقف في عدم الامتثال لقرار مجلس الامن ٤٩٧ (١٩٨١) وقرارات الجمعية العامة ذات

المملة التي تعتبر ضم الجولان إجراء غير قانوني . ولا تزال سلطات الاحتلال الاسرائيلية تعمل على تغيير الطابع العمراني والتكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي في الجولان وبناء مزيد من المستوطنات فيه .

وفي هذا الصدد ، من الجدير بالذكر أن وزارة الإسكان الاسرائيلية قد خصصت ٣٦ في المائة من ميزانيتها لعام ١٩٩٢ لبناء بيوت جديدة للمستوطنين في الضفة الغربية وغزة والجولان السوري .

لقد ألمح أحد أعضاء مجلس الوزراء الاسرائيلي ضمنا ، في واشنطن قبل عدة شهور ، بأن "الجولان قابلة للتفاوض" . وورد في صحيفة "بوسطن غلوب" بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩١ ، أن اسحاق شامير أوضح معنى العبارة السابقة بقوله :

(تكلم بالانكليزية)

"إن ما قصد الوزير بقوله هو أنه إذا جرت مفاوضات مع اسرائيل ، فإنهم [السوريين] سيجتمعون معنا ويمكنهم أن يقولوا : 'نريد الجولان' ، ونقول لهم : 'لن نعيدها إليكم' . هذه هي المفاوضات" .

(واصل كلمته بالعربية)

ومما يؤسف له أن الكنيست الاسرائيلي تبنى قرارا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ يعتبر الجولان السورية المحتلة "غير قابلة للتفاوض" . وقد أعربت البحرين عن بالغ أسفها واستيائها لصدور هذا القرار إذ صرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية أن قيام اسرائيل بهذه الخطوة غير القانونية محاولة لعرقلة عملية السلام في وقت تبذل فيه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والمجتمع الدولي جهودا مخلصة لإحلال السلام في الشرق الأوسط . وتناشد البحرين المجتمع الدولي وضع حد للممارسات الاسرائيلية التي من شأنها القضاء على الآمال المعقودة على عملية السلام التي تهدف إلى إنهاء النزاع العربي الاسرائيلي وإحلال السلام في منطقة لم تنعم بالأمن والاستقرار منذ عدة عقود .

أما فيما يتعلق بلبنان فإن القوات الاسرائيلية لا تزال بين حين وآخر تقوم بقصف القرى اللبنانية بلا هوادة وتعمل على تهجير سكانها إلى مناطق أخرى ، مما يدلل بجلاء على استخفاف اسرائيل بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يدعو إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية . وهذا الأمر يملي علينا مناشدة المجتمع الدولي أن يقوم بردع اسرائيل وإثنائها عن غيها في الانتهاكات المستمرة للأراضي اللبنانية .

إن إشكالية الحرب والسلام في منطقة الشرق الأوسط تحتاج إلى وعي مستنير يدفع بالتوجهات السلمية إلى بناء قنوات للتواصل والحوار بين الأطراف المعنية . ولا شك في أن تراكمات الماضي مليئة بوقائع أليمة ، وخاصة بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي شرد من وطنه وعاش لاجئا في المخيمات وبلدان الشتات . وهذه الحقيقة ينبغي أن تدفع بالمجتمع الدولي والدولتين الراعيتين لمؤتمر السلام الدولي - الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - إلى اعطاء دفق متواصل من مفاهيم وأفكار جديدة لمساعدة الأطراف المعنية لصياغة عقلانية لفلسفة التعايش القائم على العدل ، وذلك بايجاد حل شامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط . ومن جانب آخر ، على المجتمع الدولي أن يحث اسرائيل على الخروج من بوتقة أفكارها الايديولوجية التوسعة التي ستجعلها تعيش على هامش التاريخ في هذه المنطقة طالما استمرت في التشبث بسياسة استخدام القوة والهيمنة .

السيد بن جمعة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تستأنف الجمعية العامة نظرها في الحالة في الشرق الأوسط في وقت تثير فيه التطورات في تلك المنطقة بواعث للأمل ، بل وللقلق العميق أيضا . وأسباب الأمل أن الشرق الأوسط استطاع أخيرا فيما يبدو - بعد أربعة عقود من التاريخ المضطرب والمتسم بالعديد من الصراعات الكبرى والتهديدات المستمرة بالانفجار الشامل - أن يستفيد من الجهود المخلصة والجديرة بالثناء ، الرامية للتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع ومعالجة بُعده الأساسي ، أي قضية فلسطين ، على نحو ما أكدت عليه رسالة الدعوة لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام بإعلانها أن الغرض من المؤتمر هو إحلال السلم الدائم والعادل

والشامل . أما أسباب القلق العميق فهي أن الأمل الذي قد تبعثه هذه التطورات التي تُوّجت بالاجتماع الأول في مدريد ، يتناقض مع الحالة القائمة فعلا في الأراضي العربية المحتلة ومع ما تبديه اسرائيل من غطرسة لا تلين تجاه البلدان العربية .

ومن الأمور التي لها دلالة أنه في الوقت الذي كان ينعقد فيه مؤتمر مدريد على وجه التحديد ، كثف الجيش الاسرائيلي عمليات قصفه للجنوب اللبناني ، وأصبحت مرتفعات الجولان السورية هدفا لمحاولات جديدة تستهدف إضفاء الطابع الصهيوني عليها ، وهي محاولات آقرها الكنيست نفسه ، وأخيرا ، تعرضت انتفاضة الشعب الفلسطيني لأعمال القمع المتزايدة الشدة . ويمكن القول بعبارة أخرى إن السلم في الشرق الأوسط بالنسبة لاسرائيل لا صلة له البتة بالأراضي العربية التي تحتلها ، ولا بالشعوب العربية التي تخضعها لها ، ولا بأبسط مبادئ القانون الأساسية ، ولا بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بالاجماع .

ونظرا لأن حقائق النزاع في الشرق الأوسط معروفة تماما وقد تم تحديدها منذ وقت مضى ، فقد تم أيضا تحديد أسس وأهداف التسوية الدائمة لهذا النزاع من جانب الأغلبية الساحقة من أعضاء جمعيتنا العامة . ويعلمنا تاريخ هذه المنطقة أن تجاهلنا لهذه الحقائق الواضحة هو ، على وجه الدقة ، السبب في فشل جميع المحاولات السابقة لتسوية هذه المسألة . وعلينا اليوم أن نؤكد مرة أخرى على تلك العناصر اللازمة للتسوية .

أولا ، لا يمكن التوصل إلى تسوية ، أو تصور تسوية ، ما لم تؤد إلى انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس . وهذه حقيقة غنية عن البيان . إننا لا يمكننا أبدا أن نُذعن للأمر الواقع الذي يمثله احتلال اسرائيل للأراضي العربية . وهذا الاحتلال لا يزال مستمرا ، وتصميمنا على وضع نهاية له لا يمكن إلا أن يزداد قوة . ومنذ أكثر من عشرة أعوام ، قررت اسرائيل ببساطة ومن جانبها وحدها أن مرتفعات الجولان السورية والقدس يشكلان جزءا لا يتجزأ مما تسميه بأرض "اسرائيل الكبرى" ، التي لا يعلم أحد ما هي حدودها الإقليمية الحقيقية . وكما لو

كان ذلك لا يكفي ، إذ واصلت اسرائيل دون هوادة اتباع سياسة رسمية تستهدف استيطان الأراضي العربية بشكل كبير ومطرد . وتشكل إقامة المستوطنات - بالاضافة إلى طبيعتها غير الشرعية - عقبة كأداء لا يمكن التغلب عليها على طريق السلم الذي تكتنفه صعاب شديدة . ولن يكون إحلال السلم أمرا ممكنا . وستفقد العملية الجارية الآن أى معنى لها إذا لم تنته سياسة الاستيطان هذه .

ثانيا ، إن العنصر الاساسي لنزاع الشرق الأوسط هو القضية الفلسطينية . ولا يمكن أن تكون هناك أية عملية يمكن وضعها بحق بأنها عملية تسوية إلا إذا تضمنت أهدافها تمكين الشعب الفلسطيني من أن يمارس حقوقه الوطنية ممارسة كاملة . لقد مضت أكثر من أربعة عقود على مطالبة الشعب الفلسطيني الدائمة ونضاله المستمر من أجل استعادة حقوقه الوطنية في وطنه . وأسطع دليل على تصميم هذا الشعب على أن يعيش في حرية واستقلال استمرار انتفاضته أربعة أعوام .

ومن الطبيعي أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل في هذه الأثناء من أجل ضمان تخفيف المعاناة التي يتحملها الشعب الفلسطيني نتيجة للقمع الغاشم الذي تمارسه قوات الاحتلال . وهذا ليس مجرد واجب أخلاقي ، بل إنه أيضا التزام قانوني بموجب اتفاقية جنيف الرابعة . وفي هذا الصدد ، ينبغي لنا أن نوضح أن هذه الممارسات اللاإنسانية التي تقترف ضد هذا الشعب ترتبط بالانكار المستمر لحقيقة وجود الشعب الفلسطيني . والدليل على ذلك انغماس المحتل في كل التجاوزات الممكنة فيما يرتكبه من أعمال قمع ونزع للملكية ، وفرض للعقوبات ، وبالتالي فإن كل شيء يربط الفلسطينيين بوطنهم يثير ثائرة المحتل . والدليل على ذلك أيضا الطريقة التي يتم بها قمع الانتفاضة . وأخيرا ، تدل على ذلك أعمال المصادرة والاستيلاء على البضائع والموارد والأراضي العربية .

ثالثا ، لا يمكن تصور التوصل إلى أية تسوية إلا إذا توقفت اسرائيل عن محاولاتها الرامية إلى تغيير التكوين السكاني والمساس بالطابع العربي للأراضي

المحتلة . وقد وصلت هذه السياسة إلى أبعاد لم يسبق لها مثيل في مرتفعات الجولان السورية ، وأيضا في القدس قبل سواها . وفي هذا الصدد ، فإننا مهما قلنا عن أهمية القدس بالنسبة لجميع العرب واتباع كل الاديان السماوية ، فإننا لن نفي الأمر حقه من التأكيد ، كما أن طابعها العربي المقدس لا يمكن تركه إلى ما لا نهاية تحت رحمة وهوى أي محتل .

ولا تزال أجزاء من أراضي لبنان الشقيق تخضع لاحتلال إسرائيل . ومن واجبنا أن نشجب ونُدين بكل ما نستطيع من قوة الاحتلال المستمر لذلك البلد . ومن واجب المجتمع الدولي أيضا ألا يعتاد بالتدريج على هذه الحالة . فهي حالة لا تطاق ولا يمكن احتمالها . ولا يجوز تفسير قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) إلا بأنه دعوة لانسحاب إسرائيل الفوري والكامل وغير المشروط . وإن التنفيذ العاجل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) لا يخضع للتفاوض ولا يمكن أن يكون رهنا بمجرى التطورات في عملية التوصل إلى تسوية شاملة في نزاع الشرق الأوسط .

وكثيرا ما كان السلم ، فيما يتعلق بمنازعات عديدة في أنحاء العالم ، ثمرة لجهود مشتركة وجماعية ومتضافرة للمجتمع الدولي بأسره ، سواء عن طريق الجمعية العامة أو مجلس الامن .

وكانت مشاركة الامم المتحدة في تسوية هذه المنازعات فعالة دائما ، وكثيرا ما ثبت أنها كانت حاسمة في إنهائها . وتمكنت المنظمة دائما في مراحل مختلفة من عملية تسوية هذه المنازعات من أن توفر قوة الدفع الضرورية وأن تهيئ أفضل الظروف التقنية الممكنة . وعندما يتم التوصل آخر الامر إلى تسوية ، تكون الامم المتحدة ، قبل كل شيء ، قد قامت بدور ضمانة الاستقرار والاستمرارية .

وفي عملية التسوية الجارية في الشرق الأوسط ، تستحق الامم المتحدة أن تُستخدم ، بكل إمكانياتها وكافة مواردها . فهي تتمتع بالمساندة المعنوية من قبل المجتمع الدولي بأكمله ، ويمكن لهذه المساندة في حد ذاتها أن تولد مزيدا من الجهود لتحقيق السلم .

وإن مشاركة الامم المتحدة تصبح بالاحرى واجبا ، بالنظر إلى ما أوكل إليها من دور جديد في استعادة حكم القانون والعدالة ، عندما يكون مبدأ عدم اكتساب الاراضي بالقوة وسلامة أراضي الدول وسيادتها محل تشكيك في منطقة الشرق الأوسط ذاتها . لقد قررت الامم المتحدة في ذلك الحين اتخاذ خطوات استثنائية لضمان مراعاة المبادئ الجوهرية للقانون الدولي التي تشكل بدورها أساس السلم والاستقرار . ولا يمكن لموقف الامم المتحدة أن يتمثل فيما هو أقل من المطالبة بتنفيذ قراراتها . ولن يسفر

التعامل مع حالات مماثلة بأسلوب مختلف عن الإقلال من موثوقية المنظمة فحسب بل انه قبل كل شيء سيعرض أيضا السلم والأمن الدوليين للخطر .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شهدت الاعوام القليلة الماضية تغيرات شديدة الاثر في العلاقات الدولية ، وهناك اتجاه واضح إلى تسوية الخلافات الإقليمية بوسائل سلمية . وقد زادت بشاعة حرب الخليج ونتائجها من تاكيد اهمية التسوية السلمية للمنازعات .

والحاجة إلى السلم اشد وضوحا في منطقة من العالم متفجرة وكثيفة التسلح هي منطقة الشرق الاوسط . ولكن لا يمكن تحقيق السلم الحقيقي والدائم في الشرق الاوسط إلا إذا كانت هناك تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي الذي تكون المشكلة الفلسطينية لبه .

ولاكثر من ٤٠ عاما حتى الآن ، لم يطبق العدل والسلم على الشعب الفلسطيني . وهو يواصل مطالبته بحق تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة . ونكرر القول بأن الجهود الرامية إلى التوصل إلى سلم شامل وعادل قد اخفقت في حين تواصل إسرائيل احتلالها للاراضي العربية والفلسطينية وتغفل مختلف قرارات مجلس الامن ، بما في ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ومع ظهور الروح الجديدة للتعاون الدولي والتمسك بحكم القانون ، تجري حاليا عملية سلم تتعلق بالشرق الاوسط والقضية الفلسطينية ، بدءا بمؤتمر السلم في مدريد . ونود أن ننتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للمبادرة التي اتخذها الرئيس بوش ووزير الخارجية بيكر لمتابعة هذه الجهود ، ونامل في هذه المرة أن تبدي زعامة الولايات المتحدة المثابرة اللازمة لكفالة وصول عملية السلم إلى خاتمة ناجحة .

وفيما يتعلق بالبلدان العربية المعنية ، نود الإشادة ببعد نظرها وحكمتها التي تمثلت في المشاركة بعملية السلم . ويستحق ايضا الشعب الفلسطيني وقيادته الثناء لاتخاذه القرار الصعب بالاشتراك في عملية السلم . ومما شجعنا بوجه خاص ، ما ابداه الزعماء الفلسطينيون الذين حضروا مؤتمر السلم في مدريد وكذلك الزعماء

الفلسطينيون خارجة من مهارات دبلوماسية ، الامر الذي ساعد على كسب قدر هائل من حسن القبول لقضيتهم العادلة .

غير أن الموقف الذي اتخذه المفاوضون الإسرائيليون تسبب في الشعور بخيبة امل كبرى بسبب تصلبه وصلفه ، وهو يذكرنا بأيام الحرب الباردة التي انقض عهدها . وفضلا عن ذلك ، فإن أعمال التحدي الإسرائيلية التي تتمثل في بناء المستوطنات غير المشروعة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة أثناء انعقاد مؤتمر مدريد لم تسفر إلا عن زيادة الحالة خطورة ، إن هذا العمل الاستفزازي ، المناهض للسلم بلا داع ، لا يتماشى بتاتا مع رغبة الإسرائيليين الذين ينشدون السلم . وزعماء الحكومة الإسرائيلية هم وحدهم الذين يبدو عليهم عدم التأثر بقلق جانب كبير من الشعب إزاء ما يحدثه الاحتفاظ باحتلال غير مشروع مع الاستعانة بطرق غير إنسانية من تأثير انحلالي على المجتمع اليهودي .

ونحن جميعا ندرك تمام الإدراك أن السلم الحقيقي والدائم ليس مجرد توقف للحرب . وتوضح تجربتنا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أهمية التعاون الإقليمي وتحويل موارد المنطقة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويمكن للشرق الأوسط ، مثل أي منطقة اخرى ، أن يظهر ديناميته الكاملة عندما تتيح حالة السلم له أن يزيد موارده إلى أقصى حد وأن يفيد من كل طاقات ابنائه عندما تتحقق لهم جميعا المشاركة التامة في الحكم والمجتمع . والشرق الأوسط ليس محصنا من التغيير ، ولا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية بصفته مشكلة السلم والأمن الدولي والعسيرة الحل في العالم . وتوفر عملية السلم الجارية في الشرق الأوسط بداية ، وإن كانت هشة لإنشاء إطار للتعاون الإقليمي ، ولكن ليس من المعقول أن نتوقع تأييد العرب ، ومن بينهم الفلسطينيون ، للفكرة تأييدا كاملا عندما يبدو من إسرائيل وإشاراتها حتى الآن موقف متصلب حيال العناصر الجوهرية المتعلقة بإعادة الأراضي المحتلة مقابل السلم .

وقد أوضح الأمين العام في تقريره المقدم خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة ما يلي :

"لا يزال الشرق الاوسط ككل أكثر مناطق العالم تفجرا في الوقت الراهن ؛ فالمظالم الطويلة الامد ، التي اشتدت حدتها لسنوات ، زادها سوءا سباق تسلح متصاعد في المنطقة تسبب في وجود ترسانة مهلكة من أسلحة الدمار الشامل" . (A/45/1 ، الفرع ثانيا ، الفقرة ٣٦)

وقد أثبتت الاحداث التي تكشفت في الخليج منذ ذلك الحين صحة ما ذكره الامين العام .

وهناك ضرورة واضحة تتمثل في منع تراكم الاسلحة في المنطقة بما يتجاوز المستوى اللازم للدفاع عن النفس . أما البلدان المصدرة التي كثيرا ما تُبشر بالسلم وبضرورة إيجاد بعض إجراءات تحديد الاسلحة للمناطق المتفجرة في العالم ، فإن عليها أن تكفل تماشي أقوالها مع أفعالها . ولا نزال ، حتى بعد تجربة الخليج ، نرى تناقضات ، كما لو كانت هذه البلدان لم تستوعب دروس التاريخ ؛ وهي تبدو غافلة تماما عن الحاجة الملحة لعائدات السلم التي نوقشت طويلا واللازمة لتمويل التنمية ، وهي أفضل الطرق وأضمنها لتحقيق السلم . وفي هذا الخصوص ، يجب تذكير الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن بأنها تتحمل ، بموجب وضعها في تلك الهيئة ، وبوصفها أكبر الدول المصدرة للسلاح ، مسؤولية خطيرة وخاصة لمنع التراكم المفرط للاسلحة والمساعدة في إعادة توجيه الموارد إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بدلا من ذلك .

إن الاعتقاد الشائع بأن إسرائيل تحوز أسلحة نووية أثار ضئيلة سنوات عديدة مخاوف شديدة داخل بلدان المنطقة وأسهم إلى حد كبير في التكالب على تكديس الأسلحة بما انطوى عليه ذلك من محاولات احتياز الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل لمجابهة التهديد ، ولهذا السبب تؤيد ماليزيا الفكرة الداعية إلى المسارعة بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل بما فيها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية . وفي هذا السياق ، سيكون لانضمام جميع بلدان المنطقة إلى معاهدة عدم الانتشار أثر حاسم في التعجيل بعملية إنشاء تلك المنطقة ، وماليزيا تضم صوتها إلى الآخرين في مناشدة جميع بلدان الشرق الأوسط ، وبخاصة إسرائيل ، أن توافق على إخضاع كل أنشطتها ومرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال فترة إنشاء المنطقة المذكورة أعلاه . فما من سبب يدعو إلى أن تكون الأمم المتحدة أقل التزاما بكفالة قيام الوكالة بالتفتيش على المرافق النووية الإسرائيلية وذلك نظرا لما يسود منطقة الشرق الأوسط من خوف وشعور بانعدام الأمن حيال القدرات النووية الإسرائيلية .

السيد ويلنسكي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ترد في جدول أعمال الجمعية العامة بنود قليلة تثير على نحو متكرر قضايا تاريخية وسياسية معقدة مثل تلك التي نبحثها الآن . خالص إلى إحلال سلم واستقرار دائمين في منطقة الشرق الأوسط التي كثيرا ما ماجت بالعنف والاضطرابات ، بدا لزمن طويل أمرا مستعصيا . ذلك أن التعنت في المواقف وانعدام الحوار بين الأطراف لم يفسحا المجال لأي أمل في التوصل إلى حل شامل ودائم لمشاكل المنطقة . بيد أن الأحداث الأخيرة تبعث على التفاؤل المشوب بالحذر فيما يتصل بإمكانية التحرك صوب تسوية المشاكل التي طال أمدها .

تجري مناقشتنا هذا العام في ظروف مختلفة تماما عن تلك التي كانت سائدة العام الماضي . ففي هذا الوقت من السنة الماضية كانت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي منصرفين إلى عكس مسار غزو العراق للكويت وضمه المزعوم لها - غزو جلب على المنطقة معاناة إنسانية جمة وسبب لها أزمة اقتصادية .

وبفضل الإجراءات السريعة والحاسمة التي اتخذها المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن ، دحر العدوان العراقي واستعادت الكويت سيادتها . وما زالت الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في منع العراق من معاودة تهديد جيرانه وزعزعة استقرار المنطقة . واستراليا تؤيد تأييدا كاملا جهود اللجنة الخاصة الرامية إلى تجريد العراق من قدرته العسكرية الهجومية . كما أن للأمم المتحدة ، بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) دورا إنسانيا حيويا تؤديه في العراق . وهو دواعي سرورنا أنه تم تمديد فترة مذكرة التفاهم التي جرى التفاوض بشأنها بين المندوب التنفيذي للأمين العام وحكومة العراق لستة أشهر أخرى . بيد أن تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي أمر يرجع إلى حكومة العراق . ونحن نحث سلطات ذلك البلد على التعاون لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) اللذين يوفران للعراق السبل لاستئناف صادرات النفط بغية تلبية احتياجاته المدنية الاساسية .

وفي تغير إيجابي آخر عن الحالة التي كانت سائدة في الشرق الاوسط العام الماضي ، خفت حدة العنف في لبنان ونحن نُثني على ما تبذله حكومة لبنان من جهود متواصلة وفقا لاتفاق الطائف لإضفاء مزيد من الاستقرار على الحالة ولبسط سلطتها على جميع أنحاء لبنان .

والواقع أن تلك التطورات الإيجابية تؤكد ما شهدته العلاقات الدولية من تغيرات أساسية نتيجة لانتهاء الحرب الباردة وتحول التنافس بين الدولتين العظميين إلى تعاون . ولا يقتصر الأمر على كون المجتمع الدولي غدا أكثر استعدادا لتعبئة صفوفه على نحو فعّال بغية التصدي للمخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين حال نشوئها بل إنه تجري أيضا ، بنجاح معالجة المشاكل التي ظلت لزمن طويل مستعصية على الحل .

ومما يسرنا أن أثر ذلك التغير الإيجابي في العلاقات الدولية يلمس الآن في نزاع الشرق الاوسط الذي طال أمده . إذ يأتي اجتماعنا هنا اليوم في أعقاب مؤتمر مدريد المعني بالشرق الاوسط الذي التقت فيه أطراف ذلك النزاع للمرة الاولى واستهلت عملية حوار .

وإن حكومة استراليا لتتوجه بتحية تقدير إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي منظمي مؤتمر السلم المعني بالشرق الاوسط لجهودهما في سبيل تيسير المفاوضات بين الاطراف . ونحن نرى في هذا الصدد أن الجهود الدائبة التي بذلها السيد بيكر وزير الخارجية الامريكي تستحق الثناء بوجه خاص . والواقع أن مؤتمر مدريد يعد إنجازا كبيرا أضاف إلى رصيد المشرفين عليه وإلى المشاركين فيه .

وتشير العملية التي استهلتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أول أمل حقيقي منذ سنوات في إمكانية توصل أطراف نزاع الشرق الاوسط إلى اتفاق يمكنها جميعا من العيش في سلم واستقرار داخل حدود آمنة ومعترف بها . ونحن نناشد الاطراف كافة أن تلبي بصدق الدعوة إلى تجديد المحادثات الثنائية في بداية الشهر القادم ، ونتطلع إلى سلسلة ناجحة من المحادثات الإقليمية متعددة الاطراف تتناول المسائل الحيوية ذات الصلة بالامن وتحديد الاسلحة وكذلك تلك المتعلقة بالموارد البشرية . فكل من مرحلتي المحادثات الثنائية المباشرة والإقليمية متعددة الاطراف تفسح المجال للامل في إحراز تقدم جوهري صوب تخفيف حدة التوترات في المنطقة وإرساء نمط للتفاوض والتعاون .

إن سياسة استراليا فيما يتعلق بالشرق الاوسط تنبني على فرضيتين رئيسيتين هما : التزام كامل بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه ، إن شاء ، في الاستقلال ، وكذا التسليم بإمكانية أن تكون له دولته المستقلة . ولقد أيدت استراليا طيلة سنوات السعي إلى إيجاد حل شامل لنزاع الشرق الاوسط يستند إلى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يدعوان إلى انسحاب إسرائيل من الاراضي المحتلة خلال حرب ١٩٦٧ واحترام سيادة كل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها والاعتراف بتلك السيادة وذلك الحق . وأملنا أن تفضي عملية السلم التي بدأت في مدريد إلى تسوية شاملة بحق .

والواقع انه ما من أحد يستهين بما تنطوي عليه العملية التفاوضية من مصاعب بعد ٤٣ عاما من العداوة المريرة تخللتها أربع حروب دامية . فلم نزل بعد في بداية

ما يرجح انه عملية طويلة وشاقة . ولكن نجاح المفاوضات بين إسرائيل ومصر عام ١٩٧٨ يظهر مدى ما يمكن تحقيقه بالصبر والنوايا الحسنة وباتباع نهج إيجابي .

ونحن نحث أطراف النزاع أن تواصل المفاوضات تحدوها النوايا الحسنة ، وأن تتوخى المرونة وتمتنع عن أي تصرف يمكن أن يقوض إمكانيات استمرار المفاوضات . وفي هذا السياق ، إن حلقة الاعتداءات والاعتداءات المضادة في جنوب لبنان وعزم إسرائيل الواضح على المضي بإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة يعدان من الأمور التي تضر ولا تنفع على الإطلاق . فتلك المستوطنات ، في رأي استراليا ، تتعارض مع القانون الدولي ، ولقد قدمنا مرارا وتكرارا إلى حكومة إسرائيل احتجاجات نطالب فيها بوقف إقامة المستوطنات . كما اننا نحث ، من جهة أخرى ، الدول العربية على إلغاء مقاطعة إسرائيل باعتبار ذلك من التدابير الهامة في مجال بناء الثقة التي من شانها أن تعزز إمكانيات السلم .

وأملنا أن نكون قد شهدنا بحلول موعد مناقشة الجمعية العامة بشان الحالة في الشرق الأوسط العام القادم مزيدا من التقدم في السعي إلى تحقيق سلم دائم في المنطقة .

وقبل أن اختتم كلمتي ، أود أن أتناول بإيجاز أحد الموضوعات ذات الصلة بالبند موضوع مناقشتنا اليوم ، وأعني به استمرار وجود القرار ٣٣٧٩ (د - ٣٠) الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية في سجلات الامم المتحدة . ومنذ اتخاذ ذلك القرار ، دعت الحكومات الاسترالية المتعاقبة إلى إلغائه . وها نحن نفعل ذلك اليوم مرة أخرى . إن استراليا تحث جميع أعضاء الامم المتحدة على تأييد إلغاء ذلك القرار العدواني في أقرب وقت ممكن .

السيد ايردوي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ترتبط هنغاريا بعلاقات وثيقة للغاية ومتعددة الاشكال سياسية واقتصادية وثقافية مع دول وشعوب منطقة الشرق الاوسط . وهذه العلاقات الوثيقة إلى جانب قربنا الجغرافي من المنطقة يفسران اهتمامنا الشديد بإزالة حالة المواجهة في الشرق الاوسط والتوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي . وبعبارة أخرى نسعى إلى إحلال السلم في المنطقة التي تسبب الخراب الناجم عن الحروب فيها وكابوس الإرهاب واحتجاز الرهائن ، والمواقف المتطرفة المتعصبة والظلم وعدم الاستقرار في استمرار المصاعب الشديدة التي يعاني منها السكان المدنيون على مدى عقود . ونظرا لانعدام الحوار والجهود الرامية إلى تحقيق تسوية ناجعة ، تفاقمت خطورة المشاكل المتراكمة على مدى السنين . وبذلك ظل الشرق الاوسط منطقة تسودها عناصر المواجهة والتوتر الشديد ، منطقة عجزت فيها العمليات الإيجابية التي نلاحظها في اماكن اخرى من العالم عن تحقيق أي تقدم .

ولذلك اسعدنا ان نلاحظ عقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط في مدريد نتيجة جهود ديبلوماسية دؤوبة بذلت على مدى الشهور الاخيرة لتحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة من خلال المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين .

وبالرغم من أن مؤتمر مدريد والانشطة المترتبة عليه تحدث كلها خارج إطار الامم المتحدة ، فإن قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يوافق عليهما المشاركون في المؤتمر هما الاساس لعملية المفاوضات هذه . وقد حظي هذان القراران باعتراف المجتمع الدولي بوصفهما حجري الزاوية لاي تسوية دائمة لمشكلة الشرق الاوسط .

وفضلا عن ذلك ، فإن تحقيق أهداف مؤتمر مدريد يتوقف على عدد المبادئ التي صيغت لأول مرة في الأمم المتحدة . ومن ثم ، فإلى جانب تسوية قضية فلسطين من خلال ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه السياسية المشروعة ، فإن السلم والاستقرار في المنطقة ينبغي أيضا أن يشملا إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل والالتزام بنبذ استخدام القوة وتسوية المنازعات سلميا وباحترام سلامة أراضي جميع الدول ، بما فيها إسرائيل .

ويأمل وفد هنغاريا أملا صادقا أن تتوقف العملية التي بدأت بالمفاوضات التي دارت في مدريد ، وألا يصبح السلم العادل والدائم حلما مستحيلا بعد الآن ، بل أن يصبح حقيقة يومية تعيشها بلدان الشرق الأوسط بفضل الشجاعة التاريخية والعقل المتفتح من جانب المشاركين في العملية الذين نشيد بهم من كل قلوبنا .

لقد ساعد انتهاء حرب تحرير الكويت والإجراء الدولي الصلب والفعال الذي اتخذ لمعالجة العدوان في الخليج مساعدة كبيرة على جعل عقد مؤتمر مدريد أمرا ميسورا . وقد رحبت هنغاريا بارتياح بالغ باستعادة دولة الكويت لسيادتها واستقلالها ، وانتصار الشرعية الدولية على قانون الغاب . ويشكل التضامن والعزم اللذان ابداهما أعضاء الأمم المتحدة أثناء تلك الأزمة تحذيرا جادا وقاطعا لأي معتد في المستقبل .

وترحب هنغاريا بالجهود التي بذلها مجلس الأمن والأمين العام وزملاؤه من أجل استحداث هيكل صحيح لمعالجة المشاكل المتعلقة بالنزاع في الخليج وما أعقبه من أحداث . ونحن نعتقد ومما ينطوي على الأهمية البالغة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، بما في ذلك القرارات التي تستهدف ضمان احترام الأمن ونزع السلاح وإذ اقتضت الضرورة فرض تدابير لتحقيقهما ، وتوفير التعويض أو المساعدة الإنسانية . ونحن نشعر بالقلق خاصة لأوضاع المدنيين في العراق ولا سيما الأكراد والشيعة . وقد أدى القمع الوحشي الذي انهال عليهم إلى حدوث موجة عارمة من اللاجئين إلى البلدان المجاورة . وتشعر هنغاريا بقلق شديد لانتهاك حقوق الإنسان وحقوق الأقليات أينما يحدث ذلك الانتهاك وترى أن السياسة التي ينتهجها العراق في هذا المجال غير مقبولة ومخالفة لقواعد القانون الدولي . ونحن نؤيد تأييدا تاما التنفيذ الفوري وغير

المشروط لقرار مجلس الامن ٦٨٨ (١٩٩١) . وتؤيد نداء الامين العام لصالح السكان المدنيين في العراق . وهذا رأينا ايضا فيما يتعلق بالقرار ٧٠٦ (١٩٩١) الذي اتخذه مجلس الامن بغية التخفيف من معاناة الشعب العراقي . كما نرحب باستمرار العمليات الإنسانية التي تقوم بها الامم المتحدة في العراق .

ولنفس الاسباب الإنسانية ، تشعر هنغاريا بالانزعاج الشديد ايضا إزاء الحالة التي تسود في الاراضي المحتلة من جانب إسرائيل ، والتي تؤثر تاثيرا سلبيا على الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني والتي تعوق نموه الاقتصادي والاجتماعي . ونعتقد أن تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة شرط ضروري لحماية السكان المدنيين وتحسين أوضاعهم . وتؤيد هنغاريا جميع الجهود التي قام بها مجلس الامن والامين العام من اجل الحيلولة دون تكرار العنف في الاراضي المحتلة . ونرحب بانخفاض عدد المواجهات التي تتسم بالعنف في الاونة الاخيرة وكذلك باستعداد الجانبين لاتخاذ مواقف اكثر واقعية .

ولسوء الحظ فإن تاثير الحالة في الشرق الاوسط وعدم التوصل إلى حلول للمشاكل العديدة التي تظهر في تلك المنطقة يمس بالضرورة مختلف مجالات الحياة الدولية مسّا شديدا . ويؤسفني أن أحيط هذه الجمعية علما بأن مؤتمرا دوليا هاما ، وهو مؤتمر جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر الذي كان من المقرر عقده في بودابست في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ، اصبح هو نفسه مؤخرا ضحية للمشكلات المتصلة بالنزاع في الشرق الاوسط حيث اصبح ايضا رهينة لمشكلات لم تحل . ونحن نأسف بشدة ، ليس فقط بوصفنا بلدا مضيفا لمؤتمر حكومي دولي كبير يتسم بطابع إنساني تم تاجيله فحسب ، ولكن بوصفنا عضوا في مجتمع الامم الذي يتحرق رغبته في تحقيق السلم في المنطقة ، لضياع فرصة تناول واحدة من اهم المسائل الناجمة عن الازمة بالتفصيل وهي : كيف نحمي السكان الابرياء وكيف نطبق القانون الدولي الإنساني في حالات المنازعات المسلحة . وهذه التجربة المريرة ينبغي أن تدفعنا جميعا إلى مضاعفة جهودنا من اجل التوصل إلى تسوية نهائية في الشرق الاوسط .

ويرحب وفدنا بأن هناك عملية مؤاتية للسلم قد لوحظت في لبنان في السنة الماضية . ونود أن نعرب عن أملنا في أن تساعد التطورات الاخيرة في لبنان في دعم المصالحة الوطنية وأن تؤدي إلى التنفيذ الكامل لاتفاق الطائف وبذلك تتم استعادة سيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه متحررا من جميع القوات الاجنبية بما يمكن الشعب اللبناني من التعبير عن إرادته في انتخابات ديمقراطية .

ومع انعقاد مؤتمر مدريد تسنح فرصة تاريخية يمكن أن تفضي الى إيجاد تسوية لصراع الشرق الاوسط تقبلها جميع الاطراف المعنية . وينبغي أن نظل هنا في الامم المتحدة نتابع عملية التفاوض متابعة يقظة . إن الدورة الحالية للجمعية العامة يمكن ، بل وينبغي ، أن تسهم في تهيئة مناخ موات لمواصلة المفاوضات والإزالة التدريجية للعقبات التي ما زالت تعترض عملية التفاوض . وترى هنغاريا في هذا السياق أن مما يتسم بأهمية خاصة إلغاء قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د - ٣٠) . فقد بات هذا الإجراء ضروريا لتعزيز نفوذ ومصداقية الامم المتحدة ، ولبناء الثقة اللازمة بين الاطراف في آن معا . يجب ألا نسمح ببقاء الاغراءات المشؤومة التي تراود أوساطا قد تكون متفرقة متباينة حقا ولكنها موحدة في مقاصدها العقيمة ، والتي تغذي أذهان البعض بشأن المشاعر الحقيقية في هذا الموضوع في الامم المتحدة والعالم ، وتشجع البعض الآخر على التواري خلف متاريس الجمود متخذين القرار ذريعة وإن تكن واهية لإهدار فرص تطبيع الحالة في الشرق الاوسط . فلنتخلص إذن دونما إبطاء من هذا التراث الذي ينتمي الى ماض نأمل أن يكون قد انقضى بغير رجعة .

إن وفدنا يدرك أن الثقة بين أطراف الصراع يمكن تعزيزها أيضا بطرق أخرى . إننا نؤيد كل ما يمكن أن يسهم في تعزيز الحوار ، ونرفض كل ما يمكن أن يؤدي الى عرقلته . ووقف سياسة بناء المستوطنات والتخلي عن المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل يمكن أن يشكلا نقطتي انطلاق لايجاد وتوطيد الثقة اللازمة لمواصلة المفاوضات بطريقة ناجحة .

إننا نعتقد أن قرارات الجمعية العامة ينبغي ألا تستهدف عزل أي طرف من الاطراف أو التشهير به ، بل ينبغي أن تتوخى بالاحرى تشجيع التواصل السياسي فيما بين تلك الاطراف . وينبغي اتباع النهج المتوازن نفسه فيما يتعلق بالانشطة والجهود الرامية الى توسيع عمل شتى هيئات الامم المتحدة المعنية بمشاكل هذه المنطقة . إن السبيل الكفيل بتقديم إسهام قيّم في عملية السلم في الشرق الاوسط لا يتمثل في اتخاذ مواقف منحازة أو ذات طابع دعائي وإنما يتمثل في تشجيع الصلات والحوار .

السيد اودوفينكو (اوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن مناقشتنا للحالة في الشرق الاوسط توضح مرة أخرى القلق العميق الذي يساور المجتمع الدولي إزاء حالة تتميز بتواصل العنف صنة إثر أخرى ، وباستمرار عدم الاستقرار في منطقة شهدت بالفعل خمس حروب كبرى . والاحداث التي تقع والاتجاهات التي تسود في جزء واحد من تلك المنطقة تترك بالضرورة آثارا خطيرة على سائر الاجزاء وكذلك على الحالة الدولية ككل . وقد بات من المسلم به عموما أن هناك حاجة الى استكشاف سبل ووسائل تتيح التغلب على العقبات التي جعلت من المستحيل طيلة اربعة عقود تحقيق سلم عادل ودائم في ذلك الجزء من العالم . ومن المسلم به عموما أيضا أن الافتقار الى عملية تفاوضية نشطة تحظى باعتراف جميع أطراف الصراع أمر سيؤدي ببساطة الى تدهور الحالة بشكل أكبر وسيتسبب في مزيد من المعاناة لشعوب الشرق الاوسط .

وأزمة الخليج الفارسي ، التي انفجرت في وقت شهد تحسنا كبيرا في الحياة السياسية العالمية وتغيرات ملحوظة في نهج حل المشاكل العالمية ، كانت اختبارا جادا لاستمرارية التفكير الجديد وقدرة الاليات القائمة المعنية بالتعاون المتعدد الاطراف ، وفي مقدمتها آلية الامم المتحدة . وأكدت تلك الازمة مرة أخرى أن عملية تسوية الصراعات الاقليمية مازالت بعيدة عن الاكتمال وأن العودة الى انتهاج السياسات المفروضة من مركز القوة مازالت تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

لقد حمل الصراع العراقي الكويتي المجتمع العالمي بأسره على أن يتبين مرة أخرى أن الترابط المتزايد بين الدول يتجلى لا في جوانبه الايجابية فحسب وإنما أيضا ، ربما على نحو أكثر واقعية ، في جوانبه السلبية أيضا ؛ فلا يكاد يوجد في العالم بلد لم يتأثر بالعواقب الخطيرة للعدوان العراقي .

ومنذ بداية الصراع ، أيدت أوكرانيا تأييدا نشطا جهود المجتمع الدولي والرامية الى ايجاد تسوية سلمية . وأصدر البرلمان ووزارة الخارجية في جمهورية أوكرانيا بيانات كثيرة بشأن المسألة . وقمنا في كل مناسبة بالإعراب عن تأييدنا الكامل لاعمال الامم المتحدة ولقرارات مجلس الامن وبإدانة العدوان العراقي وبالتأكيد على ضرورة انسحاب القوات العراقية غير المشروط من أراضي الكويت .

وبعد أن نجحت عملية تسوية الأزمة في الخليج الفارسي بات من المفهوم تماما أن المجتمع الدولي يشعر بالقلق إزاء عدم تقدم الجهود الرامية الى ايجاد تسوية عامة ، للسبب الاساسي لمشكلة الشرق الأوسط ، وهو الصراع العربي الاسرائيلي ، ولقضيته المركزية وهي تطلعات الشعب الفلسطيني الى إعمال حقوقه السياسية المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير .

لهذا السبب على وجه التحديد ، نعلق آمالا كبارا على انعقاد المؤتمر الدولي في مدريد في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، وعلى الجولة الاولى للمباحثات الثنائية التي انبثقت عنه . وقد تسنى استهلال مؤتمر مدريد على هذا النحو الناجح بفضل التغييرات الجذرية الايجابية التي حدثت في العالم وبفضل تنامي الاتجاه الرامي الى حل مشاكل عصرنا الشائكة بالوسائل السياسية السلمية .

إن أوكرانيا تقدر تقديرا عظيما الدور الذي أدته الدولتان اللتان قامتا برعاية المؤتمر ، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وتشيد باستعداد أطراف الصراع اغتنام تلك الفرصة التاريخية . إن هذه التحولات الكبرى في الجهود الرامية الى ايجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي تتيح لنا أن نلقي نظرة أخرى على الدور المقبل للامم المتحدة في تلك المنطقة . فمن المعترف به عموما أن الامم المتحدة قد قدمت إسهاما هاما في تعبئة جهود المجتمع الدولي من أجل حل ذلك الصراع المتفجر الذي استطال أمده . فالامم المتحدة هي التي طرح فيها للمرة الاولى مفهوم مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط ، وهي التي حُددت فيها ، في قرارات اتخذها مجلس الامن ، العناصر الاساسية التي يتعين أن تتضمنها التسوية السلمية . وقد أدت أوكرانيا أيضا دوراً في هذه الجهود الجماعية ، وشاركت مشاركة نشطة في عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

إن عقد مؤتمر السلم الدولي في مدريد برهن على استعداد كل المتورطين على نحو مباشر في الصراع لتحمل مسؤولية مستقبل الشرق الأوسط . ونحن نتمنى لهم كل نجاح . وكما اتضح في رسالة السيد ليونيد كرافتشوك رئيس المجلس الأعلى لأوكرانيا الى المشاركين في المؤتمر :

"... إننا نعتقد أن الحنكة السياسية وحُسن النية سيجعلان من الممكن بالنسبة للشرق الأوسط أن يحقق سلاما دائما يستند أساسا الى مبادئ العدالة واحترام كل فرد للحقوق والمصالح المشروعة لكل شعوب العالم وبلدانه" .

والآن ، وبعد أن أصبحت عملية التفاوض الخاصة بالشرق الأوسط حقيقة واقعة ، يبدو لنا أن مهمة الأمم المتحدة تتمثل في تقديم التأييد الأدبي الفعال لهذه العملية وتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات ، وفي نفس الوقت ، تحديد النهج الممكنة لحل المشاكل الأخرى في المنطقة .

وفي هذا السياق ، ترحب أوكرانيا بالاتصالات الأولية التي جرت في لندن وباريس بين ممثلي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بغية وضع المبادئ الأساسية لتنظيم الإمداد بالأسلحة . ونحن نؤيد المقترحات الرامية الى تحويل منطقة الشرق الأوسط الى منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . إن الزخم الذي أعطي لهذه العملية من جراء تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) يجب أن يعضد بتدابير مماثلة توافق عليها دول المنطقة ذاتها .

إن الأمم المتحدة يمكن أن تسهم إسهاما ملحوظا في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه دول وشعوب الشرق الأوسط في حقبة ما بعد المجابه ومن بينها تلك المشاكل المتعلقة بترميم لبنان وإعادة بنائه ، وبالإسراع بإعادة إدماج اسرائيل في الحياة الاقتصادي للمنطقة . إن آفاق التسوية السياسية لصراع الشرق الأوسط تتيح فرص لجذب الموارد ورأس المال لعملية إعادة البناء الاقتصادي لساحات القتال السابقة على أساس أوسع نطاقا مما كان ممكنا إبان المجابهة . إن الخبرة في معالجة الكارثة البيئية التي حلت بالكويت قد أوضحت أن هناك مكانا - في هذا المجال - لخبرة ومهارات

شعوب كل البلدان ، بما فيها شعوب أوروبا الشرقية . ويسعدنا غاية السعادة أن نلاحظ أن الاخصائيين من أوكرانيا قد اضطلعوا بدور نشط في إطفاء حرائق آبار البترول في الكويت .

يتعين علينا أن نتغلب على اثر الانماط التقليدية المتكررة التي تثار لدى نظر الحالة في الشرق الاوسط . وقد قال السيد ليونيد كرافتشوك ، رئيس المجلس الاعلى لأوكرانيا ، في بيانه امام الجمعية العامة إن أوكرانيا :

"غيرت بشكل اساسي مواقفها إزاء الصفحات الماساوية من تاريخها ونهجها إزاء عدد من المسائل العالمية . وبذلك فإن أوكرانيا المستقلة لم تكن لتقبل ، على سبيل المثال ، أن تؤيد القرار الذي يساوي بين العنصرية والصهيونية - وهو قرار جاء وليد مواجهة ايديولوجية مريرة بين دول العالم - ناهيك عن أن تقبل المشاركة في تقديم مثل هذا القرار" . (A/46/PV.14 ، ص ٢٩-٣٠)

لكن ينبغي أن نتوخى الصراحة : فالتاريخ ، بما فيه تاريخنا ، يوضح أن أية ايديولوجية أي مذهب سياسي ، يمكن أن يحرف بل يمكن أن يقلب راسا على عقب . لذا ، ينبغي الا يكون نبراسنا المذاهب أو الايديولوجية ، سواء كانت جيدة أم سيئة ، فحسب بل القيم العالمية التي صيغت وكرست في ميثاق الامم المتحدة . ويتبوأ حق الشعوب في تقرير المصير مكانا بارزا بين هذه القيم . وتؤكد أوكرانيا المستقلة الديمقراطية من جديد تاييدها لحق شعب فلسطين العربي في تقرير مصيره على نحو مستقل بمنأى عن الاحتلال والإعلاء . كما نؤكد من جديد التزامنا بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة . ونكرر أن حق جميع دول وشعوب المنطقة في العيش داخل حدود آمنة معترف بها لا يمكن التشكيك فيه .

إن أوكرانيا المستقلة ذات السيادة البالغ تعداد سكانها ٥٢ مليون نسمة مهتمة بتطوير علاقات ودية تعود بالنفع على الجميع مع كل دول الشرق الاوسط . ويصدق ذلك على كل من اسرائيل والدول العربية المجاورة لها . وتؤيد أوكرانيا إقرار سلم

دائم في الشرق الأوسط على أساس الاحترام الكامل لمبادئ ومعايير القانون الدولي ، وهي تعتقد أن بلوغ ذلك الهدف سيتيح لها ولغيرها من الدول فرصة لتطوير تعاون مثمر يعود بالنفع على الجميع مع كل بلدان المنطقة . إن العلاقات بين أوكرانيا وشرقي منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ترجع الى تاريخ طويل مُشرق ونأمل ألا يكون مستقبلها أقل إشراقا .

وفي الختام ، أود أن أعبر عن تضامننا مع الأمين العام في الرأي الذي أعلنه في تقريره (A/46/652) الخاص بالبند قيد المناقشة . إذ يعرب ، في ذلك التقرير ، عن خالص أمله في :

"أن يستمر الزخم الذي ولدته محادثات مدريد ، وأن يصبح السلم الدائم الذي حرمت منه طويلا جميع شعوب الشرق الأوسط حقيقة واقعة" .
(A/46/652 ، ص ١٦)

السيد مكاوي (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، أود أن أتقدم بالتهنئة الى السيد الشهابي على انتخابه لهذا المنصب البالغ الأهمية الا وهو رئاسة الجمعية . إن ما يحققه من إنجاز يعد شرفا للعالم العربي بأسره ، وهذه علامة بارزة على الاعتراف العالمي بالاعتدال العربي والالتزام العربي بالسلم . إن ولادة السيد الشهابي في القدس - وهي محور الصراع العربي الاسرائيلي ولُبّه - تثلج قلوبنا جميعا الذين نسعى إلى إقرار سلم عادل وشامل ودائم لليهود والمسيحيين والمسلمين على حد سواء ، خاصة في هذا المنعطف التاريخي ، أي تلك الفترة بين مؤتمر السلام في مدريد والجولة الثانية للمفاوضات الثنائية المقرر عقدها بواشنطون في كانون الأول/ ديسمبر .

أود أيضا أن أتوجه بالشكر الى الأمين العام على ما اتسم به تقريره (A/46/652) الخاص بهذا البند من جدول الأعمال من موضوعية وما تضمنه من أمور

جوهرية ، وعلى الاراء التي يعرب عنها فيه . إن لبنان قد وجد من السيد بيريز دي كوبيار صديقا عظيما ومؤيدا كبيرا ، فالتزامه العميق بتحقيق السلم في الشرق الاوسط لن ينسى .

إن الصراع العربي الاسرائيلي - وهو من أقدم المشاكل المدرجة على جدول أعمال الامم المتحدة - ينجم عن عدم حسم مشكلة فلسطين التي نجمت عن إقامة الدولة اليهودية على أرض قطنها طيلة آلاف السنين الشعب الفلسطيني الاصيل . ذلك هو لب مشاكل المنطقة ، ولبنان ملتزم بتحقيق التطلعات السياسية للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير . ودون ذلك لا يمكن إيجاد حل لدائرة الحرب والعنف الموجودة في الشرق الاوسط .

واليوم ، يحيط اسرائيل هلال الالم نتيجة لاحتلالها بالقوة للاراضي الفلسطينية والسورية والاردنية واللبنانية ولانتهاكات حقوق الانسان الناجمة عن اغتصاب الاراضي . إن احتلال الاراضي العربية وضمها غير مشروعين . وهما يتناقضان مع ميثاق الامم المتحدة والقرارات العديدة الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة . وأشير بصفة خاصة الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين يستندان الى مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الارض بالقوة ، وينصان على مقايضة الارض مقابل السلام . كما أنني أشير الى قرار مجلس الامن ٦٩٤ (١٩٩١) الذي ينص على أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على كل الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

في مناقشة الحالة في الشرق الاوسط ، من المهم أن نشير الى أنه في حين أن قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يستندان إلى مبدأ عدم جواز حيازة الاراضي بالقوة ، فهما مع ذلك لا يتضمنان أية إشارة مباشرة إلى الاحتلال الاسرائيلي الجنوب اللبناني . فإعمال هذين القرارين ضروري لتحقيق سلم شامل في المنطقة ، ولكن بمعزل عن نزاع لبنان مع اسرائيل . إن بلدي لم يكن طرفا في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، وليس بينه وبين اسرائيل أي نزاع إقليمي . وهو لا يخضع أيضا لمعايير "مقايضة الارض بالسلام" التي نص عليها هذان القراران . وحدود بلدي محددة تماما ومعترف بها دوليا . إن حقوق لبنان وواجبات المجتمع الدولي تجاه لبنان تتجسد في قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي يدعو إلى :

"احترام سلامة لبنان الاقليمية وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً احتراماً كاملاً (قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الفقرة ١)

وقد أسفر هذا القرار عن إنشاء قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لمساعدة حكومة لبنان على ضمان عودة سلطتها الفعلية في المنطقة ، ويدعو القرار اسرائيل بوضوح الى أن :

"توقف في الحال أعمالها العسكرية ضد سلامة لبنان الاقليمية ، وتسحب على الفور قواتها من كامل الاراضي اللبنانية" (المرجع نفسه) .

ومن شأن إعمال هذا القرار أن يكون إجراءً بسيطا ، ولكن اسرائيل رفضت بعناد على مدى ١٣ عاما أن تمتثل لهذا القرار ، وتصر على ترسيخ وجودها في لبنان . وما زالت إسرائيل ترى أن هذا الاحتلال يخدم هدف إنشاء منطقة أمن لنفسها في الجنوب اللبناني ، وهو مفهوم لم يسبق له مثيل في عجرفته ، ويخرج عن نطاق القانون الدولي تماما . فبرنامجها الحقيقي هو ادامة الاحتلال وإشاعة الزعزعة في لبنان بمساعدة المليشيا العميلة لها .

وفي الوقت نفسه ، سيواصل لبنان استخدام كل موارده لتحرير ترابه الوطني . في الماضي زعمت حكومة اسرائيل أنها سوف تنسحب من الجنوب بمجرد أن يعيد لبنان إنشاء حكومة مركزية قوية . بيد أنه بنجاح اتفاق الطائف وعملية السلم اللبنانية ،

لم يعد لهذه الاكذوبة اي سند . لقد حشد لبنان تأييد مواطنيه وحل جميع المليشيات وجمع اسلحتها ، بينما قام بوزع قوات الجيش وقوات الامن الداخلية على جميع انحاء البلد باستثناء المنطقة التي تحتلها إسرائيل .

والآن ، يقف الجيش اللبناني على اهبة الاستعداد لبسط سلطته على الجنوب ، حالما تسمح إسرائيل لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بأن تضطلع بولايتها وفقا لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) . واذكّر زملائي بأن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان قوة مؤقتة بحكم اسمها وطبيعتها ، وقد اشار الامين العام في تقريره عن الحالة في الشرق الاوسط ، إلى التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق الطائف .

"واعرب عن تأييده لنقل المسؤولية عن الامن تدريجيا في المناطق التي تسيطر عليها القوة حاليا ، الى الجيش اللبناني" . (A/46/652 ، الفقرة ٧)

وفي ضوء النظام العالمي الجديد وتنشيط الامم المتحدة ، كما يظهر من حسم أزمة الخليج ، فمن غير المقبول أن يُسمح لإسرائيل أن تمنع لبنان من إعمال القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وخصوصا في ضوء التشعبات الإنسانية المأساوية المترتبة على الاحتلال . فالسكان المدنيون في المنطقة المحتلة ، بل وفي قلب الاراضي اللبنانية ، يضطرون إلى احتمال عمليات القصف وانتهاكات حقوق الانسان ، وهي التي تسارعت منذ بدء مؤتمر السلام .

وبغير استفزاز ، تطلق القوات الاسرائيلية نيرانها على قرى بأكملها طيلة أيام في كل مرة ، وتنسف المنازل وتستولي على الاراضي وتسوّرها للاغراض العسكرية . وهي تفرض حظر التجول وتمنع وصول الامدادات الغذائية والطبية ، وتشيع الرعب النفسي من خلال استعمال المنشورات ومكبرات الصوت التي تحذر من الدمار الوشيك . وهذا الشهر ، اسقطت حكومة إسرائيل أكثر من ١٦٠ قذيفة مدفعية على مدينة النبطية ، وأصدرت إنذارا نهائيا مدته ١٢ ساعة أجبر الالاف من اللبنانيين على الفرار من ديارهم . وبالامس على وجه التحديد قتلت القوات الاسرائيلية ثلاثة من الجنود اللبنانيين كانوا يؤدون واجباتهم في منطقة تقع على بعد ٤٠ ميلا شمالي حدود لبنان

المعترف بها دوليا مع اسرائيل . وصباح اليوم كان لدى ممثل اسرائيل من الوقاحة ما جعله يذرف الدموع أسفا على سيادة لبنان واستقلاله ، بعد أن أصبح من الواضح تماما أن المصدر الوحيد لإشاعة القلاقل في لبنان هو إسرائيل . هذا على سبيل المثال لا الحصر .

باسم حكومتي ، أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر مرة أخرى إلى قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان على انجاز مهمتها النبيلة . فقوات صيانة السلم تواصل عملها على الرغم من الأخطار المحدقة بها من كل جانب كأعمال الاختطاف ونيران المدفعية الاسرائيلية المباشرة وغير المباشرة ، ونحن ، شعب لبنان ، نعرب عن الامتنان لها .

وحيث أن الوقت لا يسمح بذكر كل الانتهاكات الإنسانية التي ارتكبتها اسرائيل حتى في بلدي ، فسأجنب هذه الهيئة سماع كل التفاصيل التي باتت معالوفة بحذافيرها عن كل ما يُرتكب الآن في أماكن أخرى من المنطقة . وأود بدلا من ذلك ، أن اركز على الانفجار الاستيطاني ومصادرة الاراضي العربية مما يلحق أشد الضرر بعملية السلم .

منذ عام ١٩٤٨ ، شهدنا عدد المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة يزداد من ٧ مستوطنات إلى ١٦٥ مستوطنة ، وفي الآونة الاخيرة تفاخر وزير الإسكان والتشييد في إسرائيل أمام الصحافة العالمية بان المعدل الذي تبني به إسرائيل الشقق في الاراضي المحتلة قد ارتفع من ٠٠٠ ٣ شقة إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٨٠ شقة في السنة . وهذا الاعتراف يؤكد طبيعة الانانية التي تتسم بها حكومة شامير ، ويؤكد أيضا حقيقة أن اسرائيل لا تبني مستوطنات جديدة فحسب ، ولكن توسع أيضا المستوطنات الموجودة بالفعل .

وفي الوقت الراهن يجري إنشاء منطقة يهودية عرضها ثمانية أميال وطولها ١٦,٨ ميل ، تخترق مباشرة قلب الضفة الغربية . ومن المقرر بناء تسعة آلاف منزل على طول ما تسميه إسرائيل ، "الطريق العام عبر السامرة" وهو طريق عام جديد يمتد من نهر الاردن إلى البحر الابيض المتوسط .

إن حالة اليأس التي يعيشها الشعب الفلسطيني بأسره ، بما في ذلك ثلاثة ملايين لاجئ ، قد ازدادت حدتها بتوقع وصول مليون يهودي سوفياتي على مدى العامين أو الأعوام الثلاثة القادمة . ولما كان ثمن الشقة في الضفة الغربية هو نصف ثمنها في تل أبيب ، فمن المؤكد أن عددا كبيرا من هؤلاء المهاجرين على الأرض والموارد المائية المحدودة في الأراضي المحتلة والبلدان المجاورة ، بما في ذلك بلدي . ومن المؤكد أيضا أن هذا التدفق سيدفع المزيد من الفلسطينيين خارج أراضيهم وسيخلق منهم جيلا جديدا ليس أمامه من بديل إلا التطرف والحرب .

وكجزء من العالم العربي وكطرف في مؤتمر السلام ، يسعى لبنان إلى إحلال سلم دائم في الشرق الأوسط يستند إلى كل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة بالنزاع العربي الاسرائيلي ، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وهذان القراران ، شأنهما شأن كل القرارات ، لهما حرمتهما في طبيعتهما ، ويرسخان بقوة مواقف الأردن وسوريا والفلسطينيين في إطار القانون الدولي .

وعلاوة على ذلك ، وكما هو مبين بالتفصيل في تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط ، يشكل هذان القراران أساس المؤتمر الذي ، وفقا لنص كلمات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، يرمي إلى تحقيق :

"تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة عن طريق المفاوضات المباشرة في مسارين : بين اسرائيل والدول العربية ، وبين اسرائيل والفلسطينيين" .

(A/46/652 ، الفقرة ٣)

يحيي لبنان الدولتين الراعيتين للمؤتمر ويحثهما على مواصلة جهودهما حتى تصل المفاوضات إلى نهاية مرضية وملموسة ، كما هو محدد في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكل القرارات الاخرى ذات الصلة مثل القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الذي يعلن أن ضم مرتفعات الجولان السورية باطل ولاغ ، وقرار مجلس الامن ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي يطالب بفك المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الاراضي التي تحتلها منذ ١٩٦٧ .

وبصرف النظر عن نتائج محادثات السلام أو مدتها ، فإن لبنان يتطلع إلى تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) في المستقبل القريب . فإن الحالة في الجنوب ببلادي مؤسفة ولا يمكن السماح لها بأن تستمر لأجل غير مسمى . ونحن نحث المجتمع الدولي ومجلس الامن بصفة خاصة ، على أن ينفذا أخيرا هذا القرار .

ينتظر لبنان ، وقلبه مفعم بالأمل استئناف عملية السلام في واشنطن ، ويأمل أملا خالصا أن تنتصر قوى الاعتدال في إسرائيل على المتشددين في حكومة الليكود . ومن الجانب العربي ، هناك استعداد ورغبة في التوصل إلى تسوية ، رغم أن الاسرائيليين قد أقدموا على عدد من التحركات العدائية والاستفزازية . وخلال فترة المؤتمر في مدريد ، تعرّض بلدي إلى القصف من إسرائيل . وبعد ساعات من بدء المفاوضات الثنائية مع الوفد السوري ، تم تدشين مستوطنة جديدة في الجولان . إن وزير الخارجية جيمس بيكر وصف هذه الإجراءات بأنها إجراءات يستبعد : "أن تهيئ مناخا من النوع الذي يخدم قضية السلام" .

إن العالم على مشارف نظام جديد يتميز بالسلام وسيادة الدول واستقلالها . ويستحق أهل الشرق الأوسط نفس التعاون والعمل الجماعي الذي شهدته كمبوديا والكويت وناميبيا .

وحيث أن لدى الامم المتحدة سلطات كبيرة ، فعليها أيضا مسؤوليات كبيرة ، ويكون لما تفعله وما لا تفعله أثر على شعوب هذا الكوكب .

فلنأمل أن يأتي عام ١٩٩٢ للعرب والاسرائيليين بما يحقق السلام الذي يسعون إليه منذ عقود : سلام يستند أخيرا إلى العدل والإنصاف ومبادئ القانون الدولي .

السيد أفونسو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أكدت الاحداث الاخيرة الناجمة عن أزمة الخليج على الحاجة إلى تسوية سياسية للصراع في الشرق الاوسط تكون شاملة وعادلة ودائمة .

وأود بادئ ذي بدء أن أثني على الامين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوييار ، على تقريره بشأن الحالة في الشرق الاوسط (A/46/652) . وننوه أيضا بالوثائق الاخرى ذات الصلة المدرجة في إطار البند من جدول الاعمال قيد النظر . ويود أيضا وفد بلادي أن يسجل تقديره للطريقة البارزة التي أدى بها الامين العام مسؤولياته سعيا وراء السلم ليس فقط لمنطقة الشرق الاوسط بل أيضا لجميع المناطق في العالم .

ويسعدنا أن نلاحظ ، كاتجاه عام ، أن بذل الجهود لاستعادة السلم والثقة والتفاهم بين الدول قد تضاعف بصفة خاصة منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة . وفي هذا الصدد ، فقد تابعنا باهتمام متجدد التطورات التي جدت في منطقة الشرق الاوسط .

وإذ نقيّم هذه التطورات ، نلاحظ أيضا أن المبادرات المتخذة حتى الآن ، لم تحقق بعد النتائج المنشودة الا وهي التخفيف من حدة التوتر والعنف . إن الحالة في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى لا تزال تثير القلق البالغ للمجتمع الدولي وتتطلب اتخاذ تدابير حاسمة وفورية .

فاولا وقبل كل شيء ، فإن الشعب الفلسطيني ما زال محروما من حقوقه المشروعة ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير . وبدون حل واف للقضية الفلسطينية ، والتي تعتبر بحق لب النزاع في الشرق الاوسط ، لن تكون هناك احتمالات لإحلال سلام دائم في الشرق الاوسط .

وقد أدى انتهاك حقوق الإنسان في الاراضي المحتلة الذي لا يزال مستمرا دون هوادة ، واللجوء اللاحق إلى العنف من قبل السلطات الإسرائيلية في هذه الاراضي ، إلى اندلاع الانتفاضة التي لا تزال مستمرة . ونتيجة لذلك ، زُهقت أرواح العديد من المدنيين الابرياء ، وألحق ضرر هائل بالممتلكات .

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام ، فقد عقد مجلس الأمن عددا من الاجتماعات كيما يتصدى على وجه التحديد إلى الحالة في هذه الأراضي . وخلال هذه الاجتماعات اعتمدت عدة قرارات . وعلى الرغم من طابعها الإلزامي ، لم تنفذ بعد قرارات من أهم قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع .

ويرحّب وفد بلادي بالجهود المشتركة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي التي أدت إلى عقد مؤتمر مدريد خلال الفترة من ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . إن مؤتمر مدريد قد جعل من الممكن للعرب والفلسطينيين أن يجلسوا معا للمرة الأولى حول طاولة المفاوضات . ويعد ذلك في حقيقة الأمر إنجازا هائلا وسط كل الجهود التي بذلت على مدى تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي .

ونتفق مع ملاحظات الأمين العام في تقريره بشأن المؤتمر ، حيث يقول إن : "من الجدير بالملاحظة ، في هذا الصدد ، إنه على الرغم من أن هذه العملية تجري حاليا خارج إطار الأمم المتحدة ، فإنها تحظى بتأييد الأطراف المعنية كما أنها تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين اعترف بهما طويلا بوصفهما حجر الزاوية في أية تسوية شاملة" . (A/46/652 ، الفقرة ٣)

ومن الصحيح ، كما أكدت عدة وفود ، أنه نظرا لفقدان الثقة الشديد الناجم عن الصراع العربي الإسرائيلي المستمر منذ فترة طويلة ، لا يمكن من الناحية الواقعية توقع تسوية فورية لجميع المسائل المطروحة في اجتماع واحد فقط .

والأهم ، مع ذلك ، أن قوة الدفع قد تولّدت أخيرا ، وأنه قد أصبحت هناك سابقة للمفاوضات المقبلة . وإذا أبدت الأطراف المعنية جميعها استعدادها وعزمها على التفاوض بحسن نية ، فقد يحق للمجتمع الدولي أن يبتهج وأن يحتفل قريبا بتسوية الصراع في الشرق الأوسط . ومن ثم فإننا نشجع جميع المشاركين في مؤتمر مدريد ونناشدهم نبذ خلافاتهم ومنح السلام فرصة .

إن وفد بلادي يتطلع إلى استئناف فوري للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين والعرب في واشنطن . ولئن كان بوسعنا أن نتفهم الصعوبات التي نشأت عند تحديد مكان لعقد الاجتماعات تقبله جميع الأطراف المعنية ، فإننا نود أن نذكر بأن الأمثلة التاريخية الحديثة قد أثبتت أن اختلافات النهج فيما يتعلق بالمسائل الخارجية ، بما في ذلك مسألة مكان الاجتماع ، يجب ألا تفسد روح التفاوض والرغبة فيه . ويصدق ذلك بصورة خاصة في حالة المشاركين في مؤتمر مدريد .

وسوف يرحب المجتمع الدولي بأي نتيجة إيجابية تسفر عنها المباحثات الجارية ، بصرف النظر عن مكان انعقادها .

ورغم تسليمنا بأهمية الموضوع ، فإننا نشعر بأنه ينبغي في هذه المرحلة إيلاء الاعتبار الواجب لمناقشة المسائل الجوهرية . وبغية تحقيق ذلك قد يكون من الأهم تهيئة بيئة سياسية ملائمة تساعد على إجراء مفاوضات سلمية . ويجب أن تكون لروح التوفيق الغلبة على جميع الاعتبارات الأخرى .

ونعتقد أنه أينما كان الاجتماع ، هناك مجال للتوفيق بين مصالح الجميع واحترامها ، وبخاصة إذا كانت تلك المصالح تشمل دول متجاورة . وكخطوة أولى ينبغي أن يكون التعايش السلمي بين الدول المعيار الذي تستند إليه جميع الأعمال ، في الحالات التي كان متعذرا فيها على البلدان إقامة علاقات طبيعية فيما بينها .

وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي أن يؤكد أهمية تدابير بناء الثقة بين جميع المشاركين في المباحثات . ونشعر بخيبة أمل شديدة لما أفادت به التقارير مؤخرا من مواصلة إسرائيل لنمط بناء المستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الأراضي المحتلة . ولقد قيل إن بعض هذه المستوطنات قد أنشئ قبل انعقاد المحادثات مباشرة . ونحن نأسف لهذه الأعمال التي تتنافى مع روح مبادرات السلام الجارية في الشرق الأوسط .

إننا ، حرصا على مصلحة جميع دول المنطقة وشعوبها ، وعلى السلم والأمن الدوليين بصورة عامة ، نناشد إسرائيل إبداء الشعور بالمسؤولية والحنكة السياسية اللازمين ، والكف فورا عن إنشاء مستوطنات جديدة . وبالإضافة إلى ذلك ، يتعين على جميع الأطراف المعنية توحيد جهودها لتلافي اتخاذ أي إجراءات أخرى قد تؤدي إلى تقويض المباحثات .

لقد أتيحت لنا فرصة الاستماع إلى بيان شقيقنا وزميلنا ممثل لبنان . وكان لهذا البيان وقع بالغ التأثير على وفد بلادي ، وأود أن أعرب ، من هذا المنبر ، عن تضامننا مع حكومة لبنان وشعبه .

وختاما ، أود أن أشير إلى أن حكومة بلادي لا تزال تؤمن إيمانا راسخا بأن عودة السلم والهدوء إلى الشرق الأوسط تتطلب الاحترام الكامل لمصالح جميع دول المنطقة وشعوبها ، بما في ذلك مصالح دولة إسرائيل ومصالح الدولة الفلسطينية .

ونرى أنه يجب النظر إلى وجود جميع دول المنطقة على أنه حقائق لا رجعة فيها ولا يمكن إنكارها . فوجود طرف لا يتحقق بتدمير الطرف الآخر أو رفض وجوده . وعدم فهم هذه الحقيقة الأساسية لا بد أن يؤدي إلى العنف والحرب وعدم الاستقرار ، مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة على صون السلم والأمن الدوليين . وقد آن الأوان لأن تضاعف جميع الدول المحبة للسلام جهودها من أجل بلوغ هذه الغاية .

وعلينا ألا ننسى أن استمرار الصراع في الشرق الأوسط قد أسفر عن خمس حروب مدمِّرة ، منذ إنشاء منظمتنا .

السيد غامباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مناقشة هذا البند من جدول الأعمال في الدورة الماضية للجمعية العامة ، قد دارت في جو من التوتر نجم عن أزمة الخليج والشعور بخيبة الأمل الناجم عن ضياع الفرص . على أن وفد بلادي يسعده أن يلاحظ أن المناخ الدولي قد بدأ يشهد اتجاهات إيجابية جديدة تجعل تسوية الصراع في الشرق الأوسط أمرا ممكنا .

ففي أعقاب الحرب الباردة ، حل التقارب بين الدول الكبرى الرئيسية محل المواجهة الايديولوجية ، مما أدى إلى تعزيز التعاون الدولي كأداة إيجابية وفعالة لمعالجة المشاكل القديمة والجديدة التي تواجه المجتمع الدولي . ومن ثم علينا أن نسعى إلى الاستفادة من الفرص الجديدة التي يتيحها انتهاء الحرب الباردة وحل أزمة الخليج ، بغية التوصل إلى حل عادل ودائم لأزمة الشرق الأوسط ككل . وقد شهدنا ، في هذه الفترة ، جولة جديدة من الدبلوماسية العربية الاسرائيلية ، تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ونرحب ترحيبا شديدا بمؤتمر السلام في الشرق الأوسط ، الذي عقد مؤخرا في مدريد . ويحدونا الأمل الصادق أن يكون المؤتمر بداية عهد جديد للتشاور والمصالحة والتعاون مما يؤدي إلى سلم دائم في المنطقة .

على مرار الاعوام الـ ٤٣ التي استمر فيها الصراع العربي - الإسرائيلي ، كان الفشل ملازما لخطط السلام العديدة والمبادرات المشتركة فيما بين الدول العربية لردم الفوارق الضخمة التي تفصل بين الفريقين اللذين رفض كل منهما ولامد طويل الاعتراف بالآخر أو حتى مخاطبته . ولذلك ، فإننا نتشجع لدى رؤية جهود السلام الحالية ونحث المجتمع الدولي على تقديم دعمه الكامل للفرص المتاحة الآن لتحريك الصراع العربي - الإسرائيلي إلى مرحلة الحل وبذلك تذكي جذوة الأمل التي طال انتظارها من أجل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط .

من الواضح لدينا أن حل المسألة الفلسطينية هو مفتاح السلام في الشرق الأوسط . ولا يمكن أن نسمح باستمرار إنكار حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وفي أن يكون لهم وطن دون أن نعرّض لمزيد من الخطر السلم والأمن الدوليين . وعلاوة على ذلك ، فإن مسألة تقرير المصير لا تنفصل عن احترام حقوق الإنسان ، هذا الاحترام الذي اتخذ بعدا أكبر في جدول الأعمال الدولي . وإذ نقرُّ بحق كل دولة في المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، بالعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، فإننا لا نقبل أن يكون الشعب الفلسطيني أقل استحقاقا لحماية هذه المنظمة وقيمها الأخلاقية الرفيعة ، وعلاوة على ذلك ، فإننا نبقى في حال من القلق إزاء التطبيق المريب من جانب إسرائيل وبعض البلدان الأخرى لمعيار مختلف من القيم عندما يتعلق الأمر بمحنة الفلسطينيين . ومن الضروري التأكيد على أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يوفران أساسا عادلا ومنصفا لحل النزاع في الشرق الأوسط . لذلك نناشد إسرائيل أن تتخلى عن الأراضي المحتلة مقابل تحقيق السلم والازدهار في المنطقة . إن لأطراف النزاع في نهاية المطاف مصلحة مشتركة في ضمان السلم والاستقرار والرفاهية في المنطقة .

أثناء مناقشة بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين" ، سردت وفود كثيرة قوائم بالتدابير القاسية والعقوبات الجماعية - كعمليات الترحيل والاعتقالات التي تجري على نطاق واسع ، والاحتجاز أو مداهمة بيوت الأبرياء وقراهم ، ومنع التجول

المطوّل ، وحرق المحاصيل والاشجار - التي تواصل إسرائيل الإمعان فيها ضد الفلسطينيين . هذه التدابير تشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وللقانون الإنساني الدولي . وما يقلقنا بشكل خاص أن النساء والاطفال يشكلوا قطاعا كبيرا من ضحايا هذه التدابير القاسية . ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب حماية السكان المدنيين في الاراضي المحتلة . إن الفشل في إيجاد حل لهذه المشكلة لا يعمل فقط على إدامة الالام المروعة للشعب الفلسطيني ولكنه يشكل أيضا تهديدا خطيرا ومستمرا للسلم والاستقرار في الشرق الاوسط ، بل في العالم أجمع . وتعتقد نيجيريا اعتقادا راسخا بأن دور الامم المتحدة في عملية السلام في الشرق الاوسط يظل حاسما . وهذا هو السبب الذي من أجله شاركنا ، مع البلدان الاخرى ، في دعوتنا لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، برعاية الامم المتحدة ، وبحضور جميع الاطراف المعنية للمشاركة على قدم المساواة .

يعتقد وفد بلادي بأن الرغبة في التوصل إلى التسوية في الشرق الاوسط لم تكن أشد مما هي عليه الآن . وإذ نقترب من نهاية القرن ، فإن على المجتمع الدولي ، وخصوصا أطراف النزاع في الشرق الاوسط ، أن يظهروا الإرادة السياسية والتصميم على السعي إلى حل سلمي . إننا نحث جميع الاطراف المعنية التخلي عن التصلب في البحث الجاري عن حل دائم للمشكلة . وعندما خاطب رئيس بلادي الجمعية العامة في ٤ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، متكلما ليس نيابة عن نيجيريا فقط ، وإنما أيضا عن منظمة الوحدة الافريقية ، فقد دعانا جميعا للسير معا من أجل الحل ولجعل العقد الاخير من هذا القرن عقدا للسلام والوئام في كل مكان وخصوصا في الشرق الاوسط . وعلى المجتمع الدولي ألا يفوّت هذه الفرصة التي تتسم بالتغيرات المثيرة في البيئة السياسية الدولية لمساعدة العرب وإسرائيل على إيجاد حل دائم للنزاعات المأساوية التي طفت على خارطة الشرق الاوسط .

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : حيث أنني أمثل بلدا محبا للسلام ومدافعا غيورا عن مبادئ القانون الدولي ، وخصوصا تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، لا يسع وفد بلادي أن ينأى عن المشاركة في المداولة التي تجري اليوم .

إن هذه المناسبة تأتي في حينها نؤكد فيها خالص رغبتنا برؤية السلام والاستقرار والتقدم وقد حلّت على الشرق الاوسط وشعوبه ، ونودُّ أيضا أن نعرب عن الامل الصادق لحكومة شيلي بأن تؤدي المفاوضات التي تجري حاليا بشأن مستقبل المنطقة إلى التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم يحقق الامن للجميع - للناس والبلدان - ويحفظ الكرامة للجميع ويمكّن جميع الاطراف المعنية من المساهمة في التوصل إلى نقاط التفاهم التي تتطلبها المنطقة والمجتمع الدولي .

مرة أخرى أود أن أذكر بأن موقف حكومتي من مشكلة الشرق الاوسط هو موقف التأييد الثابت لمبادئ القانون الدولي والتشجيع على الامتثال الكامل لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، اللذين يشتملان على الاساس المفهومي لحل شامل وعادل ودائم للنزاع . إننا نعترف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وحقه المشروع في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة .

ورئيس جمهورية شيلي ، عندما أشار إلى هذه المسألة بالتحديد في البيان الذي أدلى به في الدورة السابقة للجمعية العامة ، قال :

"وتؤكد حكومتي من جديد اقتناعها بأن قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يمثلان أساسا مناسبا لضمان حق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة معترف بها دوليا ، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة خاصة به ذات سيادة" . (A/45/PV.12 ، ص ٣٣)

نحن ندرك تماما الصعوبات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف . وفي جميع الاحوال ، فإننا نظن أنه تم اتخاذ الخطوة الاولى في العملية التفاوضية التي نعلم أنها ستكون مضنية وطويلة . ونحن نؤمن بأن إيجاد حل نهائي لهذه المسألة التي شغلت

بالنا في الماضي ولا تزال تشغله لحد الآن إنما يستند بالضرورة اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى الاعتراف بحقوق كل من دولة إسرائيل والشعب الفلسطيني .

عندما تكلمت من على هذا المنبر في العام الماضي بشأن هذا البند ، كنا نواجه وضعا اقليميا حرجا - فقد كنا على حافة اندلاع نزاع مسلح في الخليج الفارسي نتيجة الاحتلال غير المشروع للكويت من جانب العراق . وهذا العمل الذي انطوى على تحد وتمثل في اغتصاب الاراضي ، والذي رفض المجتمع الدولي رفضا قاطعا الاعتراف به ، أدى للاسف إلى حرب مستعرة بكلفة بشرية ومادية باهظة .

وعندما انتهت أزمة الخليج واستعيدت سيادة الكويت ، بدأت الحالة في المنطقة في الاستقرار تدريجيا ، وهذه عملية نأمل أن تستمر . ولتحقيق ذلك الهدف من الضروري أن يمتثل العراق امتثالا كاملا لقرارات مجلس الأمن حتى يتسنى في أسرع وقت ممكن رفع الجزاءات المفروضة على ذلك البلد .

إن الآفاق المشكوك فيها التي أشرت إليها قبل عام واحد تبدو الآن أكثر تبشيرا بالخير ، وخاصة منذ انعقاد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط مؤخرا في مدريد . ويسرنا أن الجهود المتأنية التي بذلها السيد بيكر وزير الخارجية لحفز هذه المبادرة قد لاقت النجاح . كما يسرنا أن نلاحظ المرونة التي أبدتها كل الأطراف المعنية ، الأمر الذي جعل من الممكن البدء في هذه العملية .

إن مؤتمر السلم يعني أن من الممكن للأطراف المعنية مباشرة بحل النزاع في الشرق الأوسط ، برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، أن تلتقي لأول مرة لمناقشة هدف مشترك ذي أهمية قصوى مع الوجود الملائم للأمم المتحدة .

وفي هذا السياق ، يجدر بي أن أعبر مرة أخرى عن تقدير وفدي للمنظمة وأمينها العام على جهودهما المستمرة الدؤوبة لتحقيق هذا الهدف المنشود في المنطقة . وبوجه خاص نرحب بالإسهام الذي قدم مؤخرا للإفراج عن الرهائن .

كما ترحب حكومتي بعقد مؤتمر مدريد وتقدر الاتجاه الإيجابي الذي أبداه في البداية جميع المشاركين . وفي الوقت ذاته ، نأمل أن تكون هناك متابعة بناءة لهذا الاجتماع الإيجابي في المرحلة الصعبة التي أوشكت على البدء .

ويسعد وفدي أن يعلن أن حكومة شيلي أدلت ببيان رسمي إعرابا عن تأييدها لعملية السلم التي بدأت في مدريد . وفي رأينا ، وأقتبس من ذلك البيان ،

"لا يمكن التوصل إلى حل عادل مستقر للمشاكل التي تحيق بالمنطقة إلا عن طريق المفاوضات السلمية" .

كما أعربنا عن رغبة حكومتنا - وأقتبس مرة أخرى - في أن

"تحقق هذه المحادثات النجاح الكامل الامر الذي يجعل من الممكن بدء مرحلة جديدة من الانفراج والمصالحة والاحترام والتعاون المتبادلين في الشرق الاوسط ، وسيكون لكل هذا أثر إيجابي جدا على بقية المجتمع الدولي" .

ونحن مقتنعون بأن حل هذه المشكلة المعقدة ليس بالامر اليسير ، نظرا إلى أن هذه الحالة دامت طيلة أكثر من أربعة عقود وتسببت في العديد من الحروب والتدخلات المسلحة .

ومن ثم من المهم أن نشجع الإرادة لاستكشاف السبل للتوصل إلى اتفاقات حتى يمكن التوصل إلى ترتيبات عملية ودائمة ومقبولة لجميع الاطراف .

وأملنا في أن تتعزز ، في هذه المرحلة الجديدة ، محادثات السلم في مناخ يسوده قدر أكبر من المرونة والثقة . ونفهم أن هذا الشعور تشاطره غالبية الدول الاعضاء وهذا ما تم استشفافه من البيانات العديدة التي أدلت بها الوفود الصديقة في الجلسات العامة للجمعية العامة .

ونكرر الإعراب عن ثقتنا بالامم المتحدة وقدرتها على إيجاد الطرق والوسائل الملائمة لتحقيق سلم عادل في الشرق الاوسط . ونرى أن عقد مؤتمر السلم بموجب قرار الجمعية العامة ٤٥/٦٨ أمر ذو أهمية خاصة عندما تحين اللحظة الملائمة إلى جانب المبادرات السابق اتخاذها أو تلك التي قد تتخذ باتفاق الاطراف المعنية .

وفي حالة دولية جديدة بدأ يحل فيها التعاون والتفاهم محل المواجهة ؛ وبدأ يحل الاتفاق بين الدول في المنطقة محل الخوف والريبة ، وبوجه عام عندما نشهد روحا أفضل من التعاون فإننا نشهد ، كما قال أميننا العام في تقريره ، "تواجدا فريدا للآمال والمخاطر جنبا إلى جنب" . (A/46/1 ، الجزء الثالث)

ونحن واثقون من أن الامم المتحدة ، بدعم حازم من المجتمع الدولي ، ستتمكن مرة أخرى من مواجهة التحديات التي تنتظرها وأن تحقق الآمال المعلقة عليها ، ومن ثم تبدد شبح أية مخاطر في الشرق الاوسط .

كما ندعم عمليات صيانة السلم التي قامت بها منظمتنا في المنطقة . وفي هذا الصدد نود أن نؤكد على الإسهامات الهامة التي قدمت في قطاعات هامة مثل مرتفعات الجولان وجنوب لبنان . وأن العمل الذي قام به المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، ومقرها القدس . يحظى بأهمية خاصة .

وبفخر كبير أشير إلى أن شيلي تشارك في بعض من هذه العمليات لصيانة السلم وستستمر في هذا بنفس القدر من التفاني والحماس . وفضلا عن ذلك ، تسهم شيلي بوحدة طائرات هليكوبتر من سلاحها الجوي الوطني في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة على الحدود بين العراق والكويت .

وفي سياق المناقشة العامة بشأن قضية فلسطين التي تعتبر أساس الحل الشامل للحالة في الشرق الأوسط ، أصغينا بعناية إلى البيانات العديدة التي أدلت بها الوفود . وقد لاحظنا فيها جميعا قاسما مشتركا هو أن إيجاد تسوية دبلوماسية سريعة للمشاكل المعروضة علينا أمر لا يقبل التأجيل . ومما لا غنى عنه توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف المعنية .

إن فرص السلم في الشرق الأوسط لم تستنفد بعد . بل على العكس فإننا نعتقد أن مدريد قد أثارت آفاقا وفرصا جديدة ومشجعة للسلم في المنطقة وفي بقية مناطق العالم . وبلدي سيواصل دعم كل المبادرات المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف النبيل . ونحن مقتنعون بأن هذه المنطقة التاريخية ستبني صرح السلم والأمن الذي تستحقه كما فعلت مناطق أخرى كانت تواجه صعوبات ليست أقل .

ختاما أود أن أقتبس من أقوال وزير خارجية شيلي في الجمعية العامة ، تعبيرا عن جوهر أفكارنا النهائية :

"... لقد أتاح العقد الأخير من هذا القرن الحافل بالمفاجآت للمجتمع الدولي إمكانيات أكيدة ، ووضعه أيضا في مواجهة شكوك كبرى . وعلى الأمم المجتمعة هنا والمنظمة التي لمّت شملها أن تعرف كيف تستفيد من الأولى وتبدد الأخرى" . (A/46/PV.22 ، ص ٧٠)

السيد السمين (عمان) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أعرب لكم باسم وفد بلادي عن عميق ارتياحنا للاعمال التي تم تحقيقها خلال مداولات ومناقشات الجمعية العامة للفترة الماضية من فترة ولايتكم . وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على ما تتمتعون به من حنكة ودراية ، ولاشك في أنكم سوف توظفونهما في إثراء عمل دورتنا هذه .

تنظر الجمعية العامة في بند بالغ الاهمية يحظى بجل اهتمام المجتمع الدولي ، ألا وهو الحالة في الشرق الاوسط . وكما تعلمون ، فإن منطقة الشرق الاوسط تعتبر من أكثر بؤر التوتر والصراع في العالم التي تهدد السلم والامن الدوليين .

إن مشكلة فلسطين هي محور هذا الصراع وجوهره ، والتي طالما تولد عنها عدم الاستقرار في المنطقة والعالم على حد سواء . وإن لم يجد الحل العادل طريقه إليها وبقية المشاكل المرتبطة بها ، فإن احتمالات وجود صراعات أخرى في الشرق الاوسط ستزداد بكل أسف ، الامر الذي يتحتم معه على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد ، وبالذات في هذا الوقت المصيري الحاسم ، بغية ايجاد تسوية عادلة وشاملة لهذه المشكلة ، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ، وعلى وجه الخصوص قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

إيمانا من حكومة سلطنة عمان بمنطق الحوار وأهميته في تسوية النزاعات الدولية ، فقد رحبت حكومة بلادي بمؤتمر السلام الذي انعقد في مدريد بتاريخ ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، كما تم الترحيب في حينه بالجهود الامريكية - السوفياتية التي كان من ثمارها انعقاد هذا المؤتمر . وبالإضافة الى ذلك ، فقد رحبنا أيضا بالمواقف الايجابية الشجاعة التي اتخذتها الاطراف العربية المعنية مباشرة بالقضية إزاء عقد هذا المؤتمر ، ونخص بالذكر هنا منظمة التحرير الفلسطينية التي اتسمت بالواقعية السياسية حينما قررت في المؤتمر التاسع عشر للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٨٨ قبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وكذلك حينما قرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العادية

في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ قبول مشاركة فلسطينيي الاراضي المحتلة في مؤتمر السلام في مدريد . ولاشك أن تلك الخطوات التي أقدمت عليها المنظمة لهي خير دليل في التعبير عن مصداقية توجهها نحو السلام ، إذا ما علمنا بالعقبات التي واجهتها في الانتقال من مرحلة لاخرى . وإذا كان هذا هو التوجه العربي في الحقبة الراهنة ، فإننا نأمل أن تتخذ اسرائيل في المقابل خطوات ايجابية نحو السلام ، من خلال وقف بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة ، التي تُعد انتهاكا صارخا للقوانين والاعراف الدولية ، إضافة الى ضرورة وقف استجلاب اليهود من شتى بقاع الارض وتوطينهم في الاراضي العربية المحتلة ، وأن تضع حدا لممارساتها التعسفية تجاه الشعب الفلسطيني الاعزل وانتفاضته السلمية الباسلة ، والعمل على إعطاء الفرصة لإنجاح جهود السلام الجارية .

وإنطلاقا مما تقدم ، فإن وفد بلادي يرى أن الفرصة في السلام في هذه المرحلة أكثر مواتاة من أي وقت مضى ، الامر الذي نهيب معه بالمجتمع الدولي أن لا يضيع هذه الفرصة الثمينة ، وأن يبذل قصارى جهده لحمل اسرائيل على إبداء المرونة والانصياع ، بغية تحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة .

في الوقت الذي يتابع فيه العالم جهود السلام الحالية عن كثب ، نرى على الجانب الاخر أن اسرائيل ماضية قدما في بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة ، وخاصة في مرتفعات الجولان العربية السورية ، ساعية من خلال ذلك الى تغيير الطبيعة الديمغرافية هناك .

وعلى الصعيد اللبناني ، تابعت حكومة بلادي برضا الخطوات الايجابية التي اتخذتها الحكومة اللبنانية تنفيذا لإتفاق الطائف ، راجين للشعب اللبناني مزيدا من الامن والرخاء ، مجددين في الوقت ذاته النداء الى المجتمع الدولي بالعمل على تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية .

إننا إذ نناشد المجتمع الدولي بالعمل على حمل اسرائيل لتنفيذ قرارات مجلس الامن وتمكين الشرعية اللبنانية من بسط سيطرتها على كامل التراب اللبناني ، ندعوه

كذلك لتقديم يد العون والمساعدة لإعادة تعمير لبنان وعودة الحياة الى مجراها الطبيعي .

كما لا يفوتنا هنا الترحيب بإطلاق سراح الرهائن المحتجزين هناك والذين تم الافراج عنهم مؤخرا ويحدونا الامل في الافراج قريبا عن بقية المحتجزين .

واخيرا ، نتطلع وكلنا أمل في أن يتسنى للارادة الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الامن والجمعية العامة والجهود المبذولة لايجاد حل عادل وشامل لقضية الشرق الاوسط ، أن تجد طريقها الى التطبيق العادل والعاجل ، حتى لا تصاب شعوبنا بخيبة الامل وتفقد قرارات الامم المتحدة مصداقيتها .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، ها نحن نعاود مناقشة واستعراض البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط . ولكن هذه المرة في أجواء دولية مختلفة تبعث على الاستعاضة عن الجمود بالتفاؤل ، وعلى التطلع صوب تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة للصراع العربي - الاسرائيلي في إطار الشرعية الدولية ، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة التي تحظى بمرجعيتها العالمية تحصينا لعملية السلام ودعما لروحية البحث عن استثمار أمثل للتطورات الدولية الكبرى التي انطلقت معلنة بداية حقبة جديدة في التاريخ السياسي المعاصر .

إن المحصلة المبدئية للتغيرات الجذرية الحاصلة في مسرح العلاقات الدولية ، هي أن التوازن السياسي العادل هو عماد السلام ، وأن حق تقرير المصير للشعوب قوة دافعة لا يمكن كبحها ، وأن الاحتلال الأجنبي مصيره الفشل ولابد من إنهائه . وباختصار فإن مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية لا يمكن تجاهلها أو التعامل معها بمعايير مزدوجة ، لأن في احترامها يكمن تحقيق السلام العالمي .

لقد جاء انعقاد مؤتمر مدريد للسلام تتويجا لجهود حثيثة وطيبة بذلها الرئيس بوش بدعم من الرئيس غورباتشوف بهدف جعل هذا المؤتمر محفلا لتكريس الشرعية الدولية ، وليس مجرد لقاء احتفالي كما كان يريده أحد الأطراف المشاركة . كما أن المؤتمر جاء واضحا في أهدافه وتركيبه مما أثار اهتمام العالم بأسره وسلط الأضواء مجددا على مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وعلى حق الشعوب في تقرير مصيرها .

لقد تحدث الجانب الاسرائيلي في مؤتمر السلام في مدريد عن كل شيء ما عدا الأرض التي لاتزال اسرائيل تحتلها منذ ٢٤ عاما . وأصر الاسرائيليون على مواقف حكومتهم المتعنتة القائلة بأن الأرض لا علاقة لها بالسلام ، وأن السلام الذي تريده اسرائيل هو الذي يسمح لها بإبتلاع الأرض . ولم تقم اسرائيل بأي جهد لتحقيق متطلبات السلام الحقيقي في المنطقة ، وهي تريد الاحتفاظ بالأرض المحتلة والاستمرار في التنكر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، سواء الوطنية منها أو الانسانية .

ولم تكتف اسرائيل بكشف تعنتها في مؤتمر السلام في مدريد ، بل انطلقت منذ افتتاح المؤتمر الى اتخاذ خطوات واجراءات لتخريب الجهود الدولية . وقد تجلى التعنت الاسرائيلي خلال المؤتمر في القصف اليومي لجنوب لبنان ، وفي اقامة مستوطنتين جديدتين في الجولان ، كما تجلى مؤخرا في قرار الكنيست الصادر في ١١ الجاري الذي اعتبر الجولان السوري المحتل أرضا اسرائيلية لا يجوز التنازل عنها حسب تعبير اسرائيل . وقدمت اسرائيل بذلك الدليل الملموس للعالم أجمع أنها عدوة السلام وأنها لا تعير إذنا للرأي العام والشرعية الدولية . فقرار الكنيست الاسرائيلي هو انتهاك سافر لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتحد لمبادئ وأهداف مؤتمر السلام الذي عقد في مدريد برعاية أمريكية سوفياتية وبمشاركة المجموعة الاوروبية والامم المتحدة . ولا يمكن أن يختلف إثنان على أن قرار الكنيست ينتهك انتهاكا صارخا قرار مجلس الامن الدولي ٤٩٧ (١٩٨١) ، الذي اعتبر قرار اسرائيل بضم الجولان في عام ١٩٨١ باطلا ولاغيا ودون أي أثر قانوني ، إضافة الى كونها إنتهاكا لمبادئ القانون الدولي وكذلك للمبادئ التي انعقد المؤتمر على أساسها ، لاسيما مبدأ عدم جواز اكتساب الارض بالقوة .

في عالمنا الحالي لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بأن تتحكم شريعة الغاب بمقدرات ومصالح شعوب منطقتنا . إن مبادئ القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة هي التي يجب أن تسود في منطقتنا بعد سنوات من تجاهل الشرعية الدولية . إلا أن اسرائيل منذ نشأتها قاومت سيادة القانون . وهي تقاوم اليوم جهود السلام التي تُبذل لتنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

إن اسرائيل وحدها تسعى الى تقويض جهود السلام بكل ما تملك من نفوذ . وتبرر شذوذها السياسي بنظريات بالية ، وهي نظريات تطلقها لاسباغ الشرعية على الاحتلال والضم وتشريد العرب والتوسع ، لاجئة في ذلك تارة الى تاريخ زورته ، وتارة الى نظريات غيبية تعزيها الى "ارادة الله" وكأن الله أمر اسرائيل بقتل وتشريد شعوب المنطقة . إن هذا التفكير يخالف أبسط مبادئ المنطق والشرعية والمبادئ الانسانية .

إن مزاعم اسرائيل المستندة الى مقولات أيديولوجية بالية وتفسيرات مزورة للتاريخ القديم وللحقيقة التاريخية بحد ذاتها ، والتي تهدف الى تهجير يهود غرباء عن منطقتنا ليحلوا مكان السكان العرب الاصليين ، هي مزاعم لا يقرها مبدأ قانوني أو انساني أو أخلاقي . وانها لمفارقة تدعو الى الاستهجان أن ترفض اسرائيل تطبيق قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨ ، والقاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وتعويض من لا يرغب منهم في العودة ، ، بحجة أن الارض ستضيق بهؤلاء العائدين الى ديارهم التي اقتلعوا منها ، بينما نراها تستمر في الوقت ذاته بالتغرير بمئات الالوف من المهاجرين اليهود الجدد للاستيطان في هذه الارض الصغيرة نفسها .

إذا كان الهدف المنشود من مؤتمر السلام هو أن تتعايش شعوب المنطقة ودولها ، وأن تتمتع بالامن والسلام والإزدهار ، وتضع طاقاتها ومواردها الوفيرة في خدمة اقتصادها وتنميتها ، فهل يعقل أن يتم تحقيق مثل هذا الهدف السامي دون إزالة الاحتلال وإعادة الحقوق المسلوبة لاصحابها ؟

لقد قدم العرب الكثير من أجل السلم وأعلنوا عن رغبتهم الصريحة في السلام ، مطالبين فقط بإعمال ميثاق الامم المتحدة وتنفيذ قرارات المنظمة الدولية بامانة . أما اسرائيل فتتفرد وحدها في تجاهل هذا الواقع القوي وتتمسك بالارض المحتلة مسمية إياها ، بملفها المعهود ، "أرضا محررة" . كل ذلك بحجة الامن ، وكان التوسع الجغرافي وهضم حقوق الشعوب يضمنان الامن في زمن التقدم العلمي والتكنولوجي والاسلحة المتقدمة ، ولدى اسرائيل الكثير منها . وكأن حرمان الشعوب من حقوقها يوفر الامن ، في حين أنه في الواقع يزيد من تصميم الشعوب المظلومة على النضال من أجل استعادة حقوقها المسلوبة .

إن السلام واغتصاب أراضي الآخرين لا يجتمعان . ولكي يكون السلام دائما ومستقرا ، يجب أن يكون شاملا لجميع أطراف الصراع وعلى جميع الجبهات . ولقد أكدت التطورات في منطقتنا صحة هذه الحقيقة .

(السيد الفتال ، الجمهورية العربية السورية)

لقد قلنا في مدريد إننا عاقدون العزم على الاستمرار في السعي للتوصل الى السلام العادل والشامل ، مزودين باحتياط انساني لا ينضب من الايجابية والرغبة الجادة في إقرار السلام العادل وإنجاح عملية السلام . ولا يماثل عزمنا هذا سوى التصميم على رفض أي استغلال لمسيرة السلام الحالية بهدف إضفاء الشرعية على ما هو غير شرعي وغير مقبول بنظرنا وبنظر الامم المتحدة وميثاقها وقراراتها ، أو تحقيق أي مكاسب ، مهما صغرت ، تكون بمثابة إنعكاس لثقل العدوان أو مكافأة المعتدين .

لقد قلنا في مدريد ، ونعود لنؤكد من جديد ، أن الموقف السوري الثابت المستند في كل عنصر من عناصره الى مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ، يحتم بقوة القانون انسحاب اسرائيل من كل شبر من الجولان السوري المحتل والضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وجنوب لبنان . كما يحتم تامين الحقوق الوطنية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير .

لقد أعلنا منذ بداية دورة الجمعية العامة الحالية أننا في سورية ، بقيادة الرئيس حافظ الاسد ، عقدنا العزم على خوض معركة السلام حتى النهاية . لا تراجع في موقفنا ، ولا مساومة على أراضينا وحقوقنا . مطالبنا مشروعة ويؤيدها القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ، وقضيتنا عادلة ويدعمها شعبنا والمجتمع الدولي بأسره .

ختاما ، لم نكن يوما دعاة حروب وتدمير . فلقد طالبت سوريا دوما بتحقيق سلام عادل وشامل على أساس قرارات الامم المتحدة . وأكدت نيتها الصادقة ورغبتها الجادة في السلام ، ففي ذروة حرب تشرين الاول/اكتوبر قال الرئيس حافظ الاسد :

"لسنا هواة قتل وتدمير إنما نحن ندفع عن أنفسنا القتل والتدمير ، لسنا معتدين ولم نكن قط معتدين ، ولكننا كنا ولانزال ندفع عن أنفسنا العدوان . نحن لا نريد الموت لأحد وإنما ندفع الموت عن شعبنا . إننا نعشق الحرية ونريدها لنا ولغيرنا" .

استمعنا صباح اليوم الى بيان ممثل اسرائيل في هذه القاعة . وقد استغربنا جدا كيف أنه اتبع طريقة ميكيافيلية لتدعيم احتلاله للأراضي العربية المحتلة عن طريق اتهام الغير بأنه محتل للبنان .

إن هذه القاعة تعرف ، وتكلمنا أمامها عدة مرات ، إن وجود سوريا في لبنان كان بناء على طلب الشرعية اللبنانية منذ البداية ، وتطور هذا الوجود ، وتعرض هذا الوجود لحرب هجومية اسرائيلية ضد لبنان دمرت أكثر من نصفه تدميرا يكاد يكون كاملا .

لقد اتهم الاسرائيلي الغير بالاحتلال ليسكت العالم عن احتلال اسرائيل لأجزاء من جنوب لبنان . وكأن الوجود الأخوي السوري في لبنان لم يكن تلبية لنداءات الحكومة اللبنانية وشعب لبنان لوقف الحرب الأهلية التي كان لاسرائيل فيها باع طويل . إن من يقرأ مذكرات شاريت وزير خارجية اسرائيل في عام ١٩٥٠ يقدر تماما المخطط الاسرائيلي الهادف الى تقسيم لبنان ، الى دويلات طائفية متناصرة يكره بعضها البعض . إن حلم شاريت لم يتحقق ، ولكن تحقق شيء واحد ، تحقق بوجود ضابط لبناني خدم اسرائيل في منطقة الجنوب . ولكن الشعب اللبناني استطاع إحباط هذه المحاولات التي كانت يجب أن تتحقق في عام ١٩٥٠ وليس في عام ١٩٨٢ ، وذلك بفضل وعي هذا الشعب بأن لاسرائيل اغراضا توسعية في جنوب لبنان وفي مناطق أعلى من جنوب لبنان ، وذلك للاستيلاء على مياه لبنان وتقسيم لبنان - كما قلت - إلى دويلات خطط لها منذ عام ١٩٥١ .

لم يكن في نيتي الكلام عن الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من جنوب لبنان لأن محور مداخلتي هو مؤتمر السلام في مدريد ، إلا أن المندوب الاسرائيلي ذكرني بضرورة التوسع في بحث دور اسرائيل المدمر في جنوب لبنان ، والحرب المجنونة التي شنتها اسرائيل على هذا البلد العربي الشقيق الصغير في حجمه الكبير في عطاءاته الحضارية والثقافية والاقتصادية والقومية وغيرها . إن ما يزعج المندوب الاسرائيلي وسلطات الاحتلال الاسرائيلي هو أن الحكومة الشرعية في لبنان وسلطاتها الثلاث ، الممثلة برئيسها السيد إلياس هراوي ورئيس الوزراء ، ورئيس المجلس النيابي وغبطة البطريرك نصر الله حفيد الزعيم الروحي للطائفة المارونية ، قد طلبت المساعدة الأخوية من سوريا للقضاء على ظاهرة التمرد في شرق بيروت ، تلك المساعدة التي خلصت لبنان الشقيق من أبشع ورم سرطاني خبيث انهك هذا البلد وامتص عافيته وكاد أن يقتل الأمل في نفوس جميع اللبنانيين بعد إقرار وثيقة الطائف التي استبشرنا خيرا بتوقيعها والتي أيدتها كافة دول العالم ما عدا اسرائيل .

اكتفي فقط بالاستشهاد بما قاله رئيس جمهورية لبنان السيد هراوي . فقد قال في مقابلة تليفزيونية في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ما يلي :

"لقد أعلنت عند التوقيع على الاصلاحات الدستورية أن الجمهورية الثانية قد بدأت ، وقد نبهت بكلام ملؤه العاطفة وفي الوقت نفسه الحزم ، كي لا أضطر لاخذ القرار الصعب . وعندما توليت رئاسة الجمهورية أقسمت اليمين الدستورية على توحيد لبنان ، وعلى بسط سلطة الدولة على كامل الاراضي اللبنانية ، وأن تكون للدولة مرافقها وألا يكون أحد متسلطا على الشعب اللبناني ، لا ميليشيا ولا غيرها . وبعد أن عيل صبري كان لابد من القرار ، والقرار لم يكن بمقدوري أن آخذه لوحدي . من هنا كان اللجوء الى الشقيقة سوريا في شخص سيادة الرئيس حافظ الاسد الذي يغتنم المناسبات ليتكلم عن لبنان الذي يريده موحدا وليس مقسما ، وطنا مستقلا بكل ما للكلمة من معنى ، والذي قال نعم ، إننا شعب واحد ودولتان مستقلتان" .

وهنا أقرر ، نحن شعب واحد ونشكل دولتين مستقلتين ، سوريا من جهة ، ولبنان من جهة أخرى . واستطرد السيد الرئيس هراوي قائلا :

"نريد مساعدة للخلاص من التمرد وبسط سلطة الدولة على الاراضي اللبنانية كاملة . وكان جواب السيد الرئيس حافظ الاسد على طلب المساعدة : لبيك يا لبنان" .

وردا على سؤال قال الرئيس هراري :

"الخطة المقبلة أن الشرعية لديها متسع لكافة الفئات لتتبلور سياسيا وليكن مع حكومة الوفاق الوطني . الخطوة القادمة هي تأليف حكومة تمثل لبنان في كافة الفاعليات التي تجاوبت مع مبادرة الحكومة التي أطلقت في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠" .

لا أريد أن أطيل في كلامي في هذه الساعة المتأخرة ، ولكن أقولها بكل صراحة أن المندوب الاسرائيلي الذي كان موجودا هنا صباحا ، أراد أن يحول الأنظار عن الفترة السيئة التي يمر بها المجتمع الدولي لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة .

وهنا أود تذكيره وتذكير الحاضرين في الجمعية العامة بأن اتفاقية الإذعان التي حاولت اسرائيل فرضها على لبنان عام ١٩٨٣ قد سقطت تحت ضربات الشعب اللبناني المتشبث إلى الحرية والعامل على انسحاب اسرائيل من المناطق التي تحتلها جنوب لبنان .

لقد سقطت هذه الاتفاقية من خلال المعارضة الشعبية الشاملة لأنها في الواقع اتفاقية إذعان فرضتها اسرائيل ، التي كانت تحتل لبنان ، على الشعب اللبناني الذي لم يكن سيدا على بلاده والاحتلال الاسرائيلي قائم . وقد جاءت ، والحمد لله ، اتفاقية الطائف في عام ١٩٨٩ نتيجة للجهد العربي لتؤكد من جديد أن توزيع السلطات في لبنان وأسلوب الحكم فيه يجب أن يقوما حسب الوفاق الوطني الذي تم في لبنان ، والاصلاح الدستوري الذي اتفق عليه بالاجماع .

ترتبط بلادي ولبنان بمعاهدة للاخوة والتنسيق والتعاون ، مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١ . ومن يقرأ هذه الاتفاقية يرى التعادل والتساوي بين سيدين طرفين يريدان ترجمة الطبيعة إلى تعاون . نحن ولبنان لدينا أطول حدود في المنطقة ، ولا يمكن لسوريا ولبنان إلا أن يتعاونا في كافة المجالات ، سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية ، وكل أنواع التعاون . ومن يقرأ هذه الاتفاقية يجد أن التعاون متوازن بين الطرفين ، ولا يمكن أداء أي عمل إلا من خلال لجان مشتركة متساوية في الواجبات والحقوق . ويرأس هذه اللجان الرئيسان مباشرة .

ما قاله الاسرائيلي كان خارجا عن الموضوع ، وكان تهربا من مجابهة الواقع ، هذا الواقع الذي يعرفه كل أعضاء الجمعية العامة . إن اسرائيل لا تريد السلام في الشرق الأوسط . إن اسرائيل تريد البقاء في جنوب لبنان والضفة الغربية وغزة والجولان .

إنها لمفارقات الدهر أن نكون في مدريد قبل ١٠ أيام أو ١٥ يوما ، ونسمع اسرائيل تردد نفس الاكاذيب التي تعودت على ترديدها لتحويل الحقيقة ومخادعة أعضاء الجمعية العامة ورئيسها .

السيد سوتريسنا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة في الحالة في الشرق الأوسط في وقت ينتقل العالم خلاله بلا رجعة من المواجهة إلى التعاون ، ويسوى فيه عدد من النزاعات الإقليمية عن طريق الحوار والتفاوض . ويسعدنا أيضا الاتجاه نحو توافق الآراء فيما بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وتضافر مساعيهم بغية التوصل إلى حل سلمي لحالات الصراع . ونأمل أن تجد هذه الاتجاهات الايجابية في المجال السياسي صدى مماثلا في منطقة الشرق الأوسط التي مازالت منذ فترة طويلة منطقة متفجرة للغاية .

وفي هذا السياق ، رحب وفد بلدي بمبادرة السلم التي أقدمت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي . وبذلك تكون الدول العربية المشتركة في هذا المسعى قد وضعت ثقتها في عملية التفاوض ، وبرهنت على المرونة والحنكة السياسية في النهج الذي تتبعه . ويسعد وفد بلدي بصفة خاصة أن يشترك ممثلون فلسطينيون مع الدول الأخرى المعنية في هذه المفاوضات . وبينما يشكل ذلك اعترافا متأخرا بالهوية الفلسطينية والكفاح البطولي الذي يخوضه الفلسطينيون على مر السنين من أجل الاعتراف بهم كشعب ، فإن الفلسطينيين قد اتخذوا خطوة تاريخية أخرى نحو وضع أساس راسخ للدولة الفلسطينية المقبلة .

ومع ذلك ، فإننا على وعي تام بأن جوهر الصراع في الشرق الأوسط يتمثل في رفض اسرائيل المستمر مجرد النظر في إنهاء احتلالها غير الشرعي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ، بما فيها القدس ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان ، والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ومما يزيد من تفاقم الحالة الانتهاك المتواصل لمعايير القانون الدولي ومبادئه ، وبخاصة اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وسياسة استعمار الأراضي العربية وإنشاء المستوطنات فيها ،

والتدابير الوحشية لقمع التوق إلى الحرية ، والازدراء المتعنت للقرارات التي اتخذتها هذه المنظمة . وقد أدت هذه السياسات والممارسات الاجرامية التي تتبعها السلطات القائمة بالاحتلال إلى وجود شعور متزايد باليأس والاحباط لدى السكان في الاراضي المحتلة ، وتسببت في تصاعد حلزوني للعنف والقمع . وبالرغم من التحديات الهائلة التي تواجهها الانتفاضة ، فقد أثبتت أن الفلسطينيين مصممون على تحقيق أهدافهم الوطنية ، وأنهم منخرطون في كفاح مشروع من أجل الكرامة والحرية وتقرير المصير ، وأن القمع لن يمنعهم من تحقيق أهدافهم السامية .

ومن الواضح أنه ما لم تغير إسرائيل سياستها الحالية ، فسيكون هناك اتجاه لا رجعة فيه نحو استمرار العنف والقلاقل في المنطقة . فالسلم لن يتأتى بالإصرار على سياسات غير مقبولة أو السماح بإنشاء مستوطنات جديدة بطريقة استفزازية أو باتباع سياسات الضم والقمع واغتصاب حقوق الشعوب الاخرى . ولن يتحقق السلم إلا بحصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير مصيره ، وبالانسحاب غير المشروط من كل الاراضي المحتلة ، وضمان حق كل دول المنطقة في العيش في سلم وأمن داخل حدود معترف بها . ونأمل أن تتحلى إسرائيل بالاعتدال والواقعية الضروريين ، وأن تساهم في السعي من أجل تحقيق سلم عادل ودائم .

ولا يزال هناك بصيص من الامل في أن تدرك إسرائيل أن مصلحتها تقتضي اتباع نهج إيجابي إزاء عملية السلام ، عن طريق الانصياع للمعاهدات والاتفاقيات الدولية وتنفيذ قرارات الامم المتحدة ومقرراتها . وفي هذا الصدد ، يشارك وفد بلدي الاعضاء الاخرين في مناشدة مجلس الامن معالجة الحالة في الشرق الاوسط بنفس الإلحاح والتصميم اللذين أظهرهما تجاه حرب الخليج ، وإلا سيدوم الوضع الراهن الذي لا سند له ، بما ينطوي عليه من نتائج مدمّرة .

وحصول الفلسطينيين على الحقوق التي يعتزون بها في إقامة دولة حرة ومستقلة على ترابهم الوطني سيقضي على الاضطراب الذي يعصف بالشرق الاوسط منذ فترة طويلة .

والأزمة الخطيرة التي اجتاحت الخليج الفارسي منذ آب/أغسطس من العام الماضي تذكرنا بالطابع المتفجر لحالة الأمن الدولي بالرغم من الانفراج بين الدول العظمى . ويواجه المجتمع الدولي الآن مهمة معالجة التشعبات والمشاكل المعقدة لفترة ما بعد حرب الخليج ، بما فيها الجوانب الإنسانية . وللأمم المتحدة دور هام تضطلع به في هذه المهمة ، ويجب عليها أن تعود إلى مركز الساحة الدولية لتضمد جراح الحرب وتعيد السلم والأمن والاستقرار على أساس جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة والمتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط كلها .

إن تسوية النزاع في تلك المنطقة يجب بالضرورة أن تنطوي على استعادة سوريا لسيادتها على مرتفعات الجولان بدون شرط ، والانسحاب الكامل لكل قوات الاحتلال الاسرائيلية من جنوب لبنان . وهذا هو الاطار العريض الذي يتصور وفدي أن يتسنى من خلاله التوصل الى اتفاق تفاوضي شامل للسلم ، يفضي في نهاية المطاف الى نظام اقليمي جديد يقوم على السلم والمساواة والعدالة .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد .

هل لي أن أذكّر الاعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد على عشر دقائق للكلمة الاولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد محمد (العراق) : كان لبيان المندوب الصهيوني اليوم فعالية رديئة ولكنها أكثر تعبيرا عن الطبيعة العدوانية للسياسة الصهيونية العنصرية . فقد أخذ ممثلو هذا الكيان ، وعلى رأسهم الارهابي المعروف شامير ، يخاطبون المجتمع الدولي بغطرسة أكبر ، مما يشير بوضوح الى المبدأ الاسرائيلي بالاعتماد على القوة والعنف والتفوق النووي في التعبير عن المواقف السياسية المختلفة ، وبخاصة في تحدي ارادة المجتمع الدولي . ويستمر الكيان الصهيوني في اتباع وتصعيد هذا المنهج التعسفي رغم ادانة المجتمع الدولي له منذ سنوات عديدة وحتى الآن . ورغم هذا ، ووسط زخم الاحاديث عن الشرعية الدولية والعلاقات الجديدة ، نرى اسرائيل تتمادى في سياساتها وارهابها ووقاحتها في التعبير عن تلك السياسة والاستهانة بكل القيم والاعراف . ويحق لنا أن نتساءل لماذا يحدث هذا ؟ لماذا تنجو اسرائيل من العقاب ، العقاب الدولي والقانوني الذي تستحقه على ما ترتكبه من جرائم منكرة ضد الشعب الفلسطيني طيلة أكثر من أربعة عقود من الزمان ؟ لماذا لا تطالها يد القانون العادلة ؟ فالشهود أحياء والضحايا يعانون والقرارات قد صدرت . والسؤال يتكرر ، لماذا لا تطبق القرارات ضد الكيان الصهيوني ، ولماذا يسمح له بشن العدوان تلو

العدوان على الامة العربية ؟ لماذا يسمح له بانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني واستلاب أرضه وتعريضه للتشريد والقتل ؟ لماذا يسمح له ببناء ترسانة نووية وكيمياوية وبيولوجية ، حيث يمتلك ما يزيد على ٣٠٠ رأس نووي ثبت أنه كان على وشك استخدامها لثلاث مرات في الماضي حسبما جاء في كتاب سيمور المعنون "خيار شمشون" (Samson Option) كما ثبت في العديد من المجالات أيضا تعاونه النووي مع نظام جنوب افريقيا العنصري ؟

لماذا هذا السكوت على عدم امتثال اسرائيل لقرارات الامم المتحدة - وهي بالعشرات ، وقرارات المنظمات الدولية - وهي بالمئات ؟ لماذا هذا التشجيع للكيان الصهيوني على مواصلة نهجه العدواني بل وتكريمه بمختلف أنواع الدعم المعنوي والسياسي والعسكري ؟ إن الجواب على هذا السؤال ليس غريبا ، ولكنه ربما يكون صعبا . فهو ليس بغريب لأن الجميع يعرفه ولكن القليل يعلنه بصراحة ووضوح . إنه الدعم الامريكي اللامحدود للكيان الصهيوني ، والذي يتجاوز كل القيم والاعراف . إن الارهاب الدولي الذي تمارسه الولايات المتحدة الامريكية ضد كل من يدعو الى تطبيق القانون الدولي بحق اسرائيل يشكل الجدار الذي يستند اليه الكيان الصهيوني في تحديه لارادة المجتمع الدولي والشرعية الدولية والعدالة . وفي هذا السياق ، جاء التآمر على العراق ، ومن ثم العدوان الامريكي عليه ، ليعبرا عن أحد أهم أهداف الكيان الصهيوني وحماته لقهر ارادة الشعب العربي والقضاء على أية محاولة له للنهوض على طريق التقدم والحضارة . وفي هذا السياق أيضا ، يستمر الحصار اللاأخلاقي المفروض على شعب العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها حيث يتعرض الملايين من أبناء الشعب العراقي ، وفي مقدمتهم الاطفال والنساء والشيوخ ، لخطر الموت ، كما كشفت ذلك تقارير الامم المتحدة وغيرها .

إن الاصرار على فرض هذه السياسة التي يتعرض لها أبناء العراق نتيجة لهذا الحصار اللاأخلاقي واستمراره ، ومنع الشعب العراقي من ممارسة حقه في الحياة ، يكشف عن الطبيعة العدوانية الظالمة لهذه السياسة التي تستمر متجاوزة حتى قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، ورغم أن العراق يلتزم بتلك القرارات ويطبقها .

اضافة الى ذلك ، فإن هذه السياسة العدوانية تقترن بالمحاولات المستمرة للتدخل في شؤون العراق الداخلية ومحاولات انتهاك سيادته وحرمة أراضيه واثارة الصراعات الطائفية والعرقية بهدف تفكيك وحدة المجتمع وتماسكه ، وذلك تمهيدا لقهر ارادته واستقلاله .

إنه لمن الغريب أن يتظاهر البعض هنا بالدفاع عن الشعب العراقي في الوقت الذي يدعمون فيه سياسة تجويعه ، ويشاركون في استمرار الحصار عليه دون أن تهتز ضمائرهم . إن هذا نفاق مرفوض ومفضوح . إن استمرار السياسة العدوانية ضد العراق لا يمكن أن تخدم هدف الاستقرار والسلام في المنطقة .

ومن يريد حقا خدمة استقرار المنطقة وحسن العلاقات فيما بين دولها ، ويظهر حرصه على شعب العراق ، عليه أن يحث ويعمل على رفع الحصار عن الشعب العراقي والكف عن التدخل في شؤونه الداخلية وإثارة الصراعات العرقية والطائفية بين أبنائه . إن العراق من جانبه يسعى بكل إخلاص الى الدفاع عن سيادته ووحدة وكرامة شعبه ، الى جانب الإيفاء بالتزاماته الدولية . ان إغفال هذا الامر لا يمكن إلا أن يكشف عن النوايا المشبوهة الاخرى المبيتة ضد الشعب العراقي والامة العربية وشعوب المنطقة الاخرى . وهذا ما يبدو بشكل أكثر وضوحا في بيان المندوب الصهيوني هذا الصباح ، حيث ركز في الجزء الاكبر من بيانه على مهاجمة العراق ، وذلك كجزء من الحملة الظالمة لخلق التبريرات لاستمرار الحصار اللاإنساني ضد شعب العراق .

ولكن ، ومع كل ما جاء في ذلك البيان من مغالطات ، فإنه لم يستطع ، ولن يستطيع ، أن يخفي حقيقة ثابتة غير قابلة للتزوير ، وهي أن الامة العربية أمة واحدة لا تقبل الخضوع ، وترفض السيطرة الاجنبية ، وتتمسك بحقوقها المشروعة في الارض والثروات والكرامة . وهي في هذا لا تختلف عن الامم الاخرى لانها أيضا أمة حية وعريقة .

السيد سرمدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذا الصباح وجه ممثل النظام الصهيوني بعض الإدعاءات التي لا أساس لها من الصحة ضد عدد من البلدان الإسلامية ، بما فيها جمهورية إيران الإسلامية . وليس من الغريب أنه قد لجأ الى ادعاءات لا أساس لها من الصحة ، بل وأنه حاول حتى أن يثبت ادعاءاته الباطلة بالاقتباس من وثائق أصدرها معهده الرئيسي ، الذي يتبع الآن سياسة معادية لبلدي ، وثائق لا يمكن أن تعتبر موضوعية أو نزيهة بأي قدر من الخيال .

وينكر وفدي إنكارا قاطعا الادعاءات التي لا أساس لها التي وجهها ممثل النظام الصهيوني ضد بلدي . ويستهدف هذا الزيف إخفاء العدوان والفظائع التي يرتكبها الصهاينة ضد الشعب المسلم في المنطقة طوال ما يزيد على أربعة عقود .

إن ممثل النظام الصهيوني يتهم ، زورا ، عددا من البلدان ، بما فيها بلدي ، بتأييد الإرهاب ، بينما تؤكد الحقيقة الثابتة أن النظام ذاته الذي يفخر بأنه تغلغل بطريقة غير مشروعة في لبنان ، وأنه يأخذ الأشخاص العاديين الأبرياء معه الى فلسطين المحتلة كرهائن .

هناك وثائق عديدة للأمم المتحدة وتقارير وسائط الإعلام العالمية تقدم الدليل الواضح على الأنشطة الإرهابية التي يمارسها الصهاينة في الأراضي المحتلة والبلدان المجاورة .

لقد اعترف النظام الصهيوني رسميا بعملية أخذ الرهائن في لبنان ، بل إن أقوى المؤيدين لهذا الكيان قد نددوا صراحة بهذا العمل من الإرهابي .

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية) : إن مندوب الكيان الصهيوني ، في بيانه أمام الجلسة العامة صباح هذا اليوم ، حاول كعادته إقحام إسم بلادي ، من خلال ترديده افتراءات باطلة وأكاذيب مفضوحة ، بانتهاج أسلوب قلب الحقائق الذي اشتهر به ، متجاهلا حقيقة أن الكيان الصهيوني الذي ينتمي اليه يرتبط بالكامل بفكرة الحرب والعنف والإرهاب ، حتى ضد اليهود أنفسهم ، باعتبار ذلك منهجا ومسلكا لتفكير وتصرفات من هم على رأس هذا النظام الذين لايزال أحدهم مطلوبا للعدالة بسبب أعماله الإرهابية . كما أن قادة هذا النظام قد قتلوا مبعوث السلام الدولي ، الكونت برنادوت ، في عملية إرهابية بشعة .

لا أريد ان أحصر جرائم هذا الكيان الإرهابية ضد الإنسانية . أما جرائمه ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية ، فهي عديدة وموثقة في سجلات الأمم المتحدة . ومما يُذكّر به في هذا الشأن ، اعتداءاته على الطيران المدني ، واختطافه للطائرات ، مثل طائرة الركاب الليبية خلال عام ١٩٨٨ ، وإسقاط طائرة حربية لطائرة ركاب مدنية أخرى فوق سيناء عام ١٩٧٣ ، وعلى متنها ١٧٠ راكبا .

هذا ، ناهيك عن اعتداءاته المتكررة على الدول العربية قريبها وبعيدها ، كعدوانه المستمر على لبنان ، وعدوانه الإرهابي على تونس عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٩ ،

واستعراضه لترسانته النووية بإطلاقه لصاروخ متوسط المدى سقط بالقرب من سواحل مدينة بنغازي الليبية . هذه الترسانة التي فضحها الخبير النووي فانونو ، الذي قام جهاز الموساد باختطافه والذي تمت محاكمته والحكم عليه بالسجن مدى الحياة . وقد تأكدت المعلومات التي أدلى بها هذا الخبير في الكتاب الذي صدر هذا العام تحت عنوان "خيار شمشون" للكاتب الامريكي سيمون هيرش .

لقد تحدثت فقط عن أمثلة قليلة لإرهاب الكيان الصهيوني لإعطاء الدليل على أنه هو مصدر الإرهاب في منطقة الشرق الاوسط التي لم تعرف هذه الممارسة البغيضة قبل زرع هذا الكيان .

أما الديمقراطية المزعومة التي يدعيها هذا النظام فالحكم عليها واضح من خلال سجل انتهاكه لكافة حقوق الإنسان . وخير مثال على ذلك ما يقترفه من أعمال بغيضة ضد الشعب الفلسطيني في فلسطين والسكان في الاراضي العربية المحتلة ، وما يمارسه من أعمال إرهابية تمثلت في تكسير العظام ونسف المنازل وإجهاض الحوامل وقتل الابرياء في المخيمات .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠